

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: .....

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص : اقتصاد كمي

## العنوان

سياسة المعروض النقدي في الجزائر للفترة (1990-1990-

2014)

دراسة تحليلية قياسية

إعداد الطالبة:

شنيح مسعودة

تاريخ المناقشة : 28-05-2016

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.بن محاد سمير
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.لعميد نور الهدى
ممتحنا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.بن لخضر السعيد

## الإهداء

عيناي لا تعرفان النوم والراحة إلا لرؤيتهما، قلبي تزداد دقاته عند ذكر اسميهما،

وتفكري دائم التذكر فيهما

فرحتي تكبر بمجرد ابتسامة منهما، فما بالك بالضحك والسرور المنبعث منهما، والدي الكريمين.  
أبي: "شنيح الهاشي"، يا من تعبت وشقيت من أجل أن توصلني إلى هذه المنزلة التي لم تكن إلا من  
خلال وقوفك إلى جانبي في كل الأمحان والشدائد، فلم يهدأ لك بال حتى جعلت مني البنت الأصيلة  
التي طالما أردتها.

أمي: "شنيح نعيمة"، يا غاليتي أهديك هذا العمل المتواضع جدا دليلا وعرافنا مني إليك على كل ما  
حاولت واستطعت أن تقدميه لي في طريقي ومشواري وكامل حياتي، فلا اعرف دربي إلا بك فقد كنت  
نعم الصديقة والأخت والرفيقة.

إخوتي وأخواتي: اليمين، أسامة، بلال، سمية، والكتكوتة الامورة "آية"، أنتم منبع حبي وحناني وكل ما  
أملك، لكم كامل الحب والتقدير أهدىكم ما قد جنته أختكم من دراستها، فكلكم تغمروني بالود  
والاحترام، فلا يمكن العيش بدونكم .

صديقتي: مقدودة ورتيبة شنوف، وتحية خاصة لأعز أخوة وأخوات طلبة تخصص اقتصاد كمي و إلي  
جميع الموظفون والموظفات في ثانوية عبد المجيد ميزان الذين لم يتركني أبدا وهم دائم المساعدة وفي  
كل الأوقات أهدي هذه المذكرة وهذا البحث إلى كامل الأصدقاء الذين لم أذكرهم كتابة ولكن  
متواجدون دائما في البال والقلب، وأساتذة قسم العلوم الاقتصادية

مسعودة

# شكر وتقدير

قال الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم" صورة إبراهيم الآية 07.

أحمد الله كثيرا وأشكره جزيل الشكر وهو الذي أمدني بالقوة والصبر  
لإنجاز هذا العمل وإتمامه

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة الفاضلة والمشرفة

" لعميد نور الهدى " التي لم تبخل علي بالنصائح والإرشادات .

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى مكتبة السفير

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

، وإلى كل طلبة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير خاصة قسم

: الاقتصاد وبالخصوص الطلبة المميزين لتخصص الاقتصاد الكمي .

مَقْدَمُهُ عَامَهُ

تعتبر النقود من العوامل المهمة جدا في اقتصاديات الدول وهي ذات تأثير مختلف على النشاطات الاقتصادية الحديثة نسبة لدورها في عملية تسهيل تبادل السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد الوطني، ذلك لتوسعها لعملية المبادلة واستعمالها كأداة تقاس بها قيمة المنافع تطورت النقود لتأخذ عدة أشكال من نقود سلع إلى نقود معدنية وإلى نقود ورقية ونقود مصرفية، لكن على الرغم من وجود عدة فوائد عند استخدام النقود إلا أنها تعد أهم مصدر لتقلبات الإنتاج والأسعار والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

وتكمن أهمية المعروض النقدي في تأثيره على فعالية السياسة الاقتصادية وذلك من خلال تنظيم إصداره بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية، وذلك ما يستدعي تتبع السلطة النقدية المعروض النقدي والعوامل التي يمكن أن يؤثر فيه بالزيادة أو النقصان في الاقتصاد الوطني، حيث أن صياغة سياسة نقدية سليمة يتطلب تماسكا بين سياسة ونموذج المعروض النقدي.

وقد تناولت الأدبيات المعاصرة الكثير من البحوث حول المعروض النقدي والعوامل المؤثرة فيه سواء في الدول النامية أو المتقدمة وتأثرت هذه الدراسات بعدة اتجاهات أساسية فهناك من وجد من يرى أن المعروض النقدي يتأثر بالمتغيرات الخارجية وهناك من نظر إلى أنها يتأثر بالمتغيرات الداخلية.

تتبنى الجزائر سياسة استثمارية توسعية وبناءات اقتصادية تتطلب زيادة في المعروض النقدي من أجل انجاز هذه الاستثمارات حيث عرف المعروض النقدي في الجزائر نموا مستمرا وربما نموا متسارعا في بعض المراحل مما نتج عنه ارتفاع في مستوى العام للأسعار ما جعل السلطات النقدية الجزائرية تتبنى إصلاحات نقدية تهدف أساسا إلى تقليص في حجم المعروض النقدي وعليه فإن تحليل المعروض النقدي يعتمد على دراسة فترات زمنية معينة من أجل معرفة واستنتاج مصدر التوسع والانكماش النقدي وأهم مسبباته. يلعب التحليل الكمي الاقتصادي دورا هاما في دراسة الفروض التي تقدمها النظرية الاقتصادية تفسير الظاهرة بالاعتماد على قيمها في الماضي وذلك باستخدام بيانات فعلية مستمرة في الواقع ومعالجتها بأساليب رياضية وإحصائية مناسبة وهذا ما يسمى بالنمذجة القياسية للمتغيرات الاقتصادية.

## 1- إشكالية البحث:

وفقا لما سبق ومحاولة منا لدراسة سياسة المعروض النقدي في الجزائر بالاعتماد على نماذج القياس الاقتصادي يمكننا طرح الإشكالية التالية: " ما مدى فعالية أو نجاعة نماذج القياس الاقتصادية في تقدير دالة المعروض النقدي في الجزائر؟"، هذا التساؤل يقودنا إلى عدة أسئلة فرعية:

- ما هو المعروض النقدي في الجزائر؟ وما هي مكوناته؟ ما هي الأجزاء المقابلة له؟
- هل تعتبر مقابلات من المتغيرات المحددة لدالة المعروض النقدي في الجزائر؟
- ما هي المستويات المستقبلية للمعروض النقدي في الجزائر؟

## 2- فرضيات البحث:

وعلى ضوء الإشكالية فإننا سنقوم باختبار الفرضية الرئيسية التالية: "تعطي نماذج الانحدار الخطي بفترة الإبطاء تقدير جيد لدالة المعروض النقدي في الجزائر"، ويندرج ضمنها الفرضيات الفرعية التالية:

- يتحدد حجم المعروض النقدي بالمتغيرات التالية: القروض المقدمة للاقتصادية، القروض المقدمة للحكومية و الأصول الخارجية؛
- تعتبر المتغيرات كلها معنوية إحصائيا في دالة المعروض النقدي في الجزائر؛
- في ظل التغيرات الداخلية والخارجية التي يعرضها الاقتصاد الجزائري، يتجه المعروض النقدي إلى ارتفاع.

## 3- مبررات اختيار البحث:

لقد تم اختيار البحث للأسباب التالية:

- مساهمة التطور الذي عرفته نمذجة الظواهر الاقتصادية الكلية؛
- توافق الدراسة مع التخصص المتبع "الاقتصاد الكمي".

## 4- أهمية البحث:

- تبرز في أهمية استخدام التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي الكلي، خاصة القياس الاقتصادي، الذي يحدد الظواهر في شكل دوال رياضية تقيس مدى تأثير العوامل بمقدار كمي؛

- تقدير معادلة المعروض النقدي وفهم العلاقة التي تربطها بمقابلاتها إحصائياً، لأن إيجاد معادلة المعروض النقدي تساعد في رسم السياسات النقدية لفترات قادمة، إذ يمكن من خلال هذه المعادلة والنتائج المستخرجة منها وضع تنبؤات للمستقبل من أجل تقدير كمية المعروض النقدي في الاقتصاد .

#### 5- أهداف البحث:

- عرض الجوانب النظرية لظاهرة المعروض النقدي؛
- عرض الجوانب النظرية للسياسة النقدية وعملية خلق النقود؛
- محاولة توضيح سياسة المعروض النقدي في الجزائر؛
- محاولة تحديد مراحل ومعدلات تغير المعروض النقدي ومكوناته؛
- إبراز مدى ارتباط تغير حجم المعروض النقدي بمقابلاته؛
- إبراز الدراسات الاقتصادية والإحصائية والقياسية في تحليل الظواهر الاقتصادية.

#### 6- الدراسات السابقة:

من خلال عملية البحث عن مجموعة الدراسات والأبحاث العلمية، والاطلاع على بعض الدراسات الجامعية التي تناولت هذا الموضوع تم التوصل إلى دراستين وهما كالتالي:

أ- الدراسة الأولى: علي مصالح مرشد راجع "العرض النقدي وأثار الاقتصادية مع دراسة تطبيقية على اليمنية"، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، اليمن، 2008.

إن الدراسة التي عرض لها الباحث، قامت على أساس دراسة قياسية وتحليلية لتوضيح زيادة عرض النقود على الانتعاش الاقتصادية ، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

✓ وجود علاقة طردية بين الزمن ونمو المعروض النقدي.

✓ لا توجد علاقة طردية بين عرض النقود والانتعاش الاقتصادي.

ب-الدراسة الثاني: سالم سلمان دورش تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009)، مجلة الجامعة الاسلامية ، غزة، فلسطين 2010،

إن الدراسة التي عرض لها الباحث خلال الفترة (1999-2009)، قامت على أساس دراسة قياسية وتحليلية لتوضيح نمو المعروض النقدي، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- ✓ وجود علاقة طردية بين الزمن ونمو المعروض النقدي.
- ✓ وجود علاقة طردية بين القاعدة النقدية ونمو المعروض النقدي.

#### 7- حدود الدراسة:

تعتبر دراسة اقتصادية كلية، أي تمس حالة الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزمني فإن فترة الدراسة القياسية تمتد من سنة 1990 إلى غاية 2014، بالنسبة للتنبؤ بالمستقبل فتم إضافة ثلاثة سنوات المقبلة أي الي غاية سنة 2017.

#### 8- منهج البحث وأدواته:

سنعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي في شقه النظري القائم على وصف وتحليل المعروض النقدي ومقابلاته وكذلك السياسة النقدية وعملية خلق النقود وبإضافة إلى تحليل وقائع المعروض النقدي في الجزائر، سنعتمد منهج دراسة الحالة في الشق التطبيقي وهو تحليل كمي قائم على القياس الاقتصادي في تقدير دالة المعروض النقدي في الجزائر باستخدام بعض نماذج القياس الاقتصادي، حيث سنعتمد على بعض التقارير المنشورة من طرف مختلف الدوائر الحكومية والإدارية، والتي تحلل أوضاع الاقتصاد الجزائر انطلاقا من مؤشرات اقتصادية كلية، كما سنستعين ببعض البرامج الإحصائية.

#### 9- هيكل البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع، وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث واختبار الفرضيات كان لزاما تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول:** نتناول فيه الإطار النظري لظاهرة المعروض النقدي، بدءا بعرض بعض التعاريف للنقود ووظائفها، ثم مفهوم ومقاييس المعروض النقدي ثم مكوناته ونموذج المعروض النقدي ، ثم التطرق إلى مقابلاته وبعد ذلك إلى النظريات المفسرة لعرض النقدي؛

- الفصل الثاني: نتناول فيه السياسة النقدية وعملية خلق النقود نظرا لارتباطها بموضوع البحث؛
- الفصل الثالث: نتطرق إلى دراسة تحليلية قياسية لسياسة المعروض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2014)، ثم نقوم بإسقاط الجوانب النظرية التي تطرقنا إليها سابقا من خلال بناء نموذج قياسي الظاهرة المدروسة والتنبؤ بها مستقبلا.

# خطة البحث

# خطة البحث

## الفصل الأول: الإطار النظري للمعروض النقدي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المعروض النقدي

المطلب الأول: تعريف النقود ووظائف

المطلب الثاني: مفهوم ومقاييس المعروض النقدي

المطلب الثالث: مكونات و نموذج العام للمعروض النقدي.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المقابلات المعروض النقدي

المطلب الأول: مفهوم المقابلات المعروض النقدي

المطلب الثاني: مكونات المقابلات المعروض النقدي

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للمعروض النقدي

المطلب الأول: نظرية الكلاسيكية لفيشر

المطلب الثاني: النظرية الكينزية

المطلب الثالث: النظرية الحديثة

## الفصل الثاني: السياسة النقدية وعملية خلق النقود

المبحث الأول: السياسة النقدية

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

المبحث الثاني: عملية خلق النقود

المطلب الأول: عملية خلق النقود بواسطة البنوك التجارية

المطلب الثاني: إصدار النقود من طرف البنك المركزي

المطلب الثالث: خلق النقود بواسطة الخزينة العامة

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لسياسة المعروض

### النقدي في الجزائر (1990-2014)

المبحث الأول: واقع المعروض النقدي في الجزائر (1990-2014)

المطلب الأول: المعروض النقدي في الاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني: مسار المعروض النقدي في الجزائر

المطلب الثالث: تطور المقابلات المعروض النقدي في الجزائر

المبحث الثاني نمذجة قياسية للمعروض النقدي في الجزائر

المطلب الأول: صياغة النموذج و تقدير النموذج الخطي لدالة المعروض النقدي

(M2)

المطلب الثاني: الدراسات الاقتصادية والإحصائية و قياسية

المطلب الثالث: التنبؤ بالمستقبلي المعروض النقدي في الجزائر

الفصل الأول:  
الإطار النظري  
للمعروض النقدي

### تمهيد

يعتبر موضوع المعروض النقدي من المواضيع الاقتصادية البالغة، التي حظيت باهتمام الكثيرين من المفكرين على المستوى النظري والتطبيقي الاقتصاديين، بسبب الدور البارز والفعال الذي يلعبه المعروض النقدي في استقرار الاقتصاد نتيجة للعلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من العوامل الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى أنه يعتبر صمام أمان لاقتصاد البلد أمام مختلف الصدمات الاقتصادية، لذا تسعى العديد من الدول النامية إلى تحديد حجم المعروض النقدي في اقتصادياتها، لهذا الغرض يقوم الفصل على أهم المفاهيم والنظريات المتعلقة بالمعروض النقدي.

### المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المعروض النقدي

قبل أن نستعرض المعروض النقدي ومكوناته والنظريات المفسرة له، نرى من الضروري توضيح المفاهيم المتعلقة بالنقود ووظائفها.

#### المطلب الأول: تعريف النقود ووظائفها

##### أولاً- تعريف النقود:

إنه من الصعب وضع تعريف (جامع ومانع) للنقود مما حدد للبعض إلى اختيار مقولة "النقود هي كل ما تفعله النقود"، ومع ذلك يمكن اختيار التعريف آخر الذي يرى أن النقود هي أي شيء جرى العرف والقانون على استعماله في دفع ثمن السلع أو في تسوية الديون، بشرط أن يكون ذلك الشيء مقبولا قبالا عاما لدى الأفراد .

إذن النقود هي وسيلة أو واسطة، أي أنها من الناحية النظرية لا تطلب لذاتها وإنما لما يمكن أن تجلبه وتحققه، أي أنها بمثابة الجسر بين نشوء الرغبة في شيء وبين تحقق تلك الرغبة في الحصول عليه، أما من الناحية الواقعية هي أيضا شيء له قيمة ولو افتراضيا حيث يستطيع من يملك النقود أن يحصل بفضلها على شيء آخر له قيمة أيضا مقابل التنازل عنها. فالنقود وخاصة منها المعدني هي عبارة عن مال اقتصادي تحقيق منفعة وإشباع الحاجات معينة، ويجب أن تتوفر فيها الصفات الاقتصادية للأموال من الندرة والتكلفة بالإضافة للمنفعة<sup>1</sup>.

وخلاصة القول أن النقود هي "تلك السلعة أو الشيء الذي يلقى قبولا عام كوسيط للتبادل أو كوسيط للدفع"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> شاكر القزوني، محاضرات اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الخامسة، 2011، ص 11 .

<sup>2</sup> فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف، دراسة حالة الجزائر للفترة (1992-2001) و (2001-2002)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 19، 2014، ص 213 .

### ثانياً- وظائف النقود:

ويمكن تلخيصها في أربع وظائف أساسية وهي:

#### 1- النقود وسيلة للتبادل:

إن القبول بين الأفراد والذي يمتاز به النقود وثقة الجمهور فيها كأداة لإتمام المعاملات يمكن استخدامها في عمليات بيع وشراء السلع والخدمات بدلا من عمليات المقايضة في المجتمعات البدائية، مما يوفر وقتا وجهدا للقيام بالأعمال الأخرى، حيث أن الحاجة إلى وسيط للمبادلة زادت مع التطور الصناعي والتجاري في المجتمعات، أيضا ساهمت النقود في استقلال عملية البيع والشراء الأمر الذي سهل عملية المبادلة في الاقتصاد<sup>1</sup>.

#### 2- النقود مقياس للقيم:

تستخدم النقود لقياس قيمة السلع والخدمات في الاقتصاد، كما يستخدم الكيلوغرام لقياس الوزن، والكيلوغرام في قياس المسافة<sup>2</sup>.

#### 3- النقود كأداة للمدفوعات الآجلة:

وهي وظيفة من وظائف النقود كمقياس للقيم وتتمثل هذه الوظيفة في تسهيل عمليات العقود الآجلة لتسويق المنتجات، وتحديد أثمانها وتسليمها في الوقت اللاحق، بالإضافة في توسيع عمليات الائتمان الأجل.

#### 4- النقود كمستودع للقيمة:

علمنا أن السلع تعاني من مشكلة أو صعوبة التخزين في الفترة الطويلة، نحتاج إلى وسائل تختلف باختلاف السلع وأنواعها، لذا تظهر أهمية النقود كأداة وسيلة يمكن تخزينها بدلا من السلع العادية<sup>3</sup>، أي أن النقود أصل مالي وهو صورة من صور الادخار<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> إمامة مكي محمد السيد وطارق محمد الرشيد، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان للفترة (1990-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، العدد 16، 2015، ص 19 .

<sup>2</sup> غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2002، ص 69 .

<sup>3</sup> عيسى خليفي، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2001، ص 28 .

<sup>4</sup> محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010، ص 207 .

### المطلب الثاني: مفهوم ومقاييس المعروض النقدي

نظرا لأن المعروض النقدي واحد من أهم الكليات الاقتصادية وأن التغيرات فيه وفي معدل نمو تؤثر على التغيرات الاقتصادية الأخرى كان من الضروري معرفة قياس المعروض النقدي، وهذه المفاهيم والمداخل للمعروض النقدي هي:

أولاً- مفهوم المعروض النقدي: قد أعطيت عدة تعارف للمعروض النقدي منها:

يعرف المعروض النقدي بأنه "كمية النقود المتداولة في أيدي أفراد المجتمع في لحظة معينة من الزمن"<sup>1</sup>.

ويقصد بالمعروض النقدي بأنه "التزامات التي تقع على عاتق الاقتصاد الوطني والتي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد، وهي تعتبر حقا لحائزيها من عائلات ومشروعات وهي التي تمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع والخدمات"<sup>2</sup>.

يعرف أيضا المعروض النقدي بأنه " جميع وسائل التداول والقروض الموجودة في وقت ما عند الأشخاص والمنشآت والبنوك والأدوات"<sup>3</sup>.

### ثانياً- مقاييس المعروض النقدي:

يتمثل المعروض النقدي في كافة الأشكال التي يحوزها الأفراد والمؤسسات، التي تختلف أشكالها بمدى التطور النشاط الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد، هذا التطور هو ما أفرز عدة مفاهيم للمعرض النقدي، أو يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس المعروض النقدي وهي:

#### 1- المفهوم بالمعنى الضيق للمعروض النقدي ( $M_1$ ):

وقد حدد هذا الأسلوب التقليدي الذي ساد قبل الثمانينات من القرن الماضي " المعروض النقدي" على أساس الوظيفة الفريدة للنقود كونها أداة للمبادلة مقابل السلع والخدمات، ويطلق

<sup>1</sup> محمود الوادي وآخرين، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007، ص 310 .

<sup>2</sup> محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، جزء 3، طبعة الثانية، 2010، ص 93 .

<sup>3</sup> أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الثانية، 2006، ص 99 .

على هذا النوع اسم الكتلة النقدية ويعرف بالمعروض النقدي  $M_1$  ويمثل بمجموعة وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال فترة معينة، إذ يدخل في هذا التعريف النقود المتداولة والودائع.

أ- **النقود المتداولة:** تتمثل في العملة الورقية والمعدنية والتي تستخدم في المعاملات المختلفة؛  
ب- **الودائع:** تتمثل في شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب في البنوك التجارية والمحافظ بها وتعتبر كلا الأدوات وسائل دفع فورية ذات سيولة عالية<sup>1</sup>.

أي أن المعروض النقدي بالمعنى الضيق عند **Mayer** يضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور والودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بالشيكات وشيكات المسافرين التي تعتبر نقود بينما الودائع الزمنية كودائع التوفير لأجل ليست كذلك، ويرى **Gupta** أن ما يحتفظ به البنك المركزي، والبنوك التجارية والخزينة العامة من عملة داخل خزائنها وما تودعه البنوك من ودائع لدى البنك المركزي يدخل ضمن المعروض النقدي لأنه يعتبر جزء من الاحتياطات النقدية والتي تعتمد عليها البنوك التجارية لمواجهة السحوبات والطلب على القروض، وعليه يمكن كتابة معادلة المعروض النقدي

$$M_1 = E + D$$

حيث أن:

**D:** الودائع تحت الطلب.

**E:** العملة المتداولة خارج البنوك.

### 2- المفهوم بالمعنى الواسع للمعروض النقدي ( $M_2$ ):

بدأ المعروض النقدي بالمعنى الواسع يحظى باهتمام منذ السبعينات القرن الماضي وأصبح البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يعطى اهتمام لسلكه عبر الزمن<sup>2</sup>، ويشمل العملة المتداولة خارج المصارف العاملة بالدولة بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع

<sup>1</sup> طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2013، ص 67.

<sup>2</sup> نور الدين عبد الله إبراهيم، العلاقة السببية بين عرض النقدي وسعر الصرف في ليبيا، مقال من موقع إلكتروني: [www.ogralexy.edu.eg](http://www.ogralexy.edu.eg) تاريخ الزيارة : 2016/03/25، الساعة 15:04.

التي ليست تحت الطلب أي أنه يشمل جميع الودائع وهو يعرف بأشباه النقود بالإضافة إلى المعروض النقدي بالمعنى الضيق<sup>1</sup>، ويعتقد بعض الاقتصاديين النقديين أن المفهوم الضيق للمعروض النقدي لا يشير إلى تعبير كامل عن كميات النقدية المتوفرة في داخل الاقتصاد ولهذا يرى هؤلاء الاقتصاديون وفي مقدمتهم **Friedman** أن المفهوم الواسع للمعروض النقدي هو الذي يبين الحجم الكلي للنقود في الاقتصاد، وتعرف عادة بمصطلح السيولة المحلية، ويمكن حساب المعروض النقدي من خلال إضافة الودائع الآجلة وودائع التوفير لدي المصارف التجارية إلى مكونات المعروض النقدي بالمعنى الضيق وعليه يمكن كتابة معادلة المعروض النقدي بالمعنى الواسع وفق الصيغة التالية

$$M_2 = M_1 + R_2 + R_3$$

حيث أن:

$M_1$ : المعروض النقدي بالمعنى الضيق.

$R_2$ : الودائع الآجلة.

$R_3$ : وودائع التوفير.

### 3- المفهوم بالمعنى الأوسع للمعروض النقدي ( $M_3$ ):

يعود بالمعروض النقدي بالمعنى الأوسع إلى المساهمات العلمية التي نشرها الاقتصاديين في إنجلترا وأمريكا ويعتبر تقرير (Radcliffe) المنشور في عام 1959 من أوائل الأبحاث الذين اهتم بهذا التعريف حيث أعقبته مناقشات (Gurly and Show) الصادرة في عام 1960، وقد أكدوا على أشباه النقود مثل السندات والأوراق الحكومية كمصادر للسيولة، وأشاروا إلى أن المؤسسات المالية، قد وفرت بدائل جديدة عن النقود تتمتع بسيولة عالية ويمكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير وبأقل خسارة وهكذا لم تعد البنوك التجارية قادرة على خلق السيولة بل إلى جانبها العديد من المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية التي تعرض للجمهور أنواع من الأصول الجديدة التي تصلح كملجأ

<sup>1</sup> مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (1974-2003)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، بحث لم ينشر، ص37.

مؤقت للقيم، ويرجع الأخذ بهذا المفهوم إلى توسع تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وجعل المؤسسات المالية العامة تمارس نشاط لا يختلف عن نشاط القطاع الخاص وما نتج عنه من زيادة كبيرة في عدد المؤسسات المالية الوسيطة وتعدد أشكالها<sup>1</sup> وتوسع دائرة الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة، وما تمخض عنه من مناخ ملائمة لإنتاج وتسويق أشكال جديدة السيولة، وبعبارة أخرى أن المعروض النقدي أصبح يتكون من مطلوبات النقدية والغير النقدية للمؤسسات المالية الوسيطة النقدية ومطلوبات المؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية مثل: مؤسسات ادخارية الأخرى، ويمكن كتابة معادلة المعروض النقدي بالمعنى الأوسع وفق الصيغة التالية:

$$M_3 = M_2 + R$$

حيث أن:

$M_2$ : المعروض النقدي بالمعنى الواسع

$R$ : الودائع الأخرى.

4- السيولة الاقتصادية:

ويقصد بها المعروض النقدي بالمعنى الأوسع ( $M_3$ ) مضافا إليه الأصول المالية العامة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والبنوك التجارية والودائع الحكومية وسندات الادخار والأوراق التجارية، حيث أن هناك اقتصاديين من يضيف تعريف أوسع لمعروض النقدي الناتج عن التطور الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة هي ( $M_4$ ) و( $M_5$ ) حيث أن هي:  $M_4 = M_3 +$  شهادات الودائع القابلة للتفاوض، أما بالنسبة إلى ( $M_5$ ) فهي:

$M_5 = M_4 + 100000$  شهادة ودائع قابلة للتفاوض، ومع الإشارة إلى أنه ليس هناك إجماع

حول هذه المجمعات ما بين الدول (البنوك المركزية).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مراد عبد القادر، مرجع نفسه، ص ص: 37-38 .

<sup>2</sup> علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة روى الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 14، 2014، ص 24.

المطلب الثالث: مكونات ونموذج العام للمعروض النقدي.

أولاً- مكونات المعروض النقدي:

يمكن أن نميز بين نوعين من مكونات المعروض النقدي وذلك حسب درجة السيولة إلى المتاحات النقدية والمتاحات شبه النقدية.

### 1- المتاحات النقدية:

وهي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات فهي تعتبر سيولة مطلقة والأصل النهائي الذي يمكن أن تتحول إليه كافة الأصول، في حين لا يمكنه أن يتحول إلى أصول أخرى أكثر سيولة<sup>1</sup>، وينطبق هذا المفهوم على القطع المعدنية والأوراق المركزية والنقود الكتابية.

أ-القطع المعدنية: وهي القطع التي يصكها البنك المركزي والتي يستخدمها الناس في الدفع، وتكون قيمتها صغيرة ومهمتها تسهيل عملية الدفع اليومية .

ب-الأوراق المركزية: وهي الأوراق التي يصدرها البنك المركزي ولها قيمة مفروضة ويعد منها في الكتلة النقدية كل ما يوجد خارج البنك المركزي سواء عند الأفراد أو المنشآت أو البنوك أو الإدارات أو الخارج.

ج-النقود الكتابية: وتعد منها الأرصدة الدائنة لمختلف الحسابات وهي كالتالي:

- حسابات الاطلاع على البنوك؛
- الحسابات البريدية؛
- ودائع الأشخاص أو المنشآت لدى البنوك؛
- الودائع لدى الخزينة العمومية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد شريف المان، مرجع سابق، ص 56 .

<sup>2</sup> أحمد هني، مرجع سابق، ص 99-100 .

### 2- المتاحات شبه النقدية:

وهي تمثل مجموع الأصول التي يختفي فيها الجوهر وتعرف بشبه النقود، وتعتبر وسائل دفع غير سائلة ولا يمكن استعمالها مباشرة وتتضمن الودائع لأجل والودائع بالإخطار إضافة إلى الودائع على الدفاتر الأصول المالية ذات تواريخ استحقاق قريبة. أ- الودائع لأجل: حيث لا يمكن لأصحاب هذه الودائع استعمالها إلا بعد انقضاء الأجل المحددة والمنفق عليها بين المودع والمؤسسة المالية، ويقابل ذلك مقدار فائدة يحصل عليه المودع.

ب- الودائع بالإخطار: ويتعلق الأمر بالودائع التي لا يمكن السحب منها إلا بإشعار البنك بمدة زمنية منقذ عليها من قبل، وهذا قبل السحب.

ج- الودائع على الدفاتر: مثل هذه الودائع تعطي الحق لأصحابها في الحصول على فائدة، غير أنهم لا يستطيعون تحريك هذه الأموال باستخدام الشيكات، بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الإيداع على دفتر خاص يكون بحوزة صاحب الحساب. د- الأصول المالية ذات تواريخ استحقاق قريبة: وتضم كل من:

• السندات الخاصة (سند لأمر، السفتجة، الكمبيالة، سند الرهن... ، وكذا سندات الصندوق) ؛

• السندات العامة: وتشمل سندات الخزينة قصيرة الأجل، ويعرف بأذونات الخزينة وهي تستخدم في حالة وقوع الخزينة في ذائقة مالية، إضافة إلى الحسابات الجارية<sup>1</sup>.

### ثانيا- النموذج العام للمعروض النقدي:

سنقوم ببعض الافتراضات التبسيطية لنبحث في نموذج أكثر واقعية للتوسيع في القروض والودائع في العالم، يحتفظ فيه الجمهور بالعملة والودائع تحت الطلب والودائع للأجل وتحتفظ فيه البنوك باحتياطات فائضة. في هذه الحالة<sup>2</sup>، تكون القاعدة النقدية (RM) مساوية لمجموعة ما يلي:

<sup>1</sup> محمد شريف ألمان، مرجع سابق، ص 57 .

<sup>2</sup> محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، المطبوعات الجامعية، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 36.

الاحتياطات المصرفية والعملة المتداولة خارج البنوك، حيث أن المعروض النقدي يتأثر بالقاعدة النقدية، عند استخدام المجمع النقدي ( $M_1$ ) فإن:

$$M_1 = E + D$$

$E$ : العملة المتداولة خارج البنوك

$D$ : الودائع تحت الطلب

ومعادلة القاعدة النقدية هي:  $BM = E + R$

(R): عبارة عن الاحتياطات المصرفية وتنقسم إلى:

(ER): تتمثل في الاحتياطات الفائضة .

(RR): تتمثل في الاحتياطات القانونية.

(Rt): تتمثل في الاحتياطات القانونية على الودائع الأجلة، والتعويض (ER) و (RR) في

معادلة القاعدة النقدية

$$BM = E + ER + RR$$

نسبة المعروض النقدي ( $M_1$ ) إلى القاعدة النقدية (BM)

$$\frac{M_1}{BM} = \frac{E + D}{E + ER + RR}$$

بقسمة البسط والمقام على الودائع تحت الطلب (D)

$$\frac{M_1}{BM} = \frac{\frac{E + D}{D + D}}{\frac{E}{D} + \frac{RR}{D} + \frac{ER}{D}}$$

(cr):  $\left(\frac{E}{D}\right)$ : نسبة العملة إلى الودائع

(rr):  $\left(\frac{RR}{D}\right)$ : نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع.

(er):  $\left(\frac{ER}{D}\right)$ : نسبة الاحتياطي الفائض إلى الودائع.

$$\frac{M_1}{BM} = \frac{1 + cr}{cr + rr + er}$$

$$M_1 = \frac{1 + cr}{cr + rr + er} \cdot BM$$

المعادلة الأخيرة تعرف بالمعروض النقدي (M1) ذي أربعة متغيرات هي: (BM) و (cr) و (rr) و (er) حيث هناك تناسب طردي بين (BM) و (M1) بإضافة الودائع لأجل (TD) إلى المجمع (M1) يصبح بالصيغة التالية:

$$M_2 = M_1 + TD = E + D + TD$$

$$BM = E + RR + ER + R_t$$

$$\frac{M_2}{BM} = \frac{E + D + TD}{E + RR + ER + R_t} = \frac{\frac{E}{D} + \frac{D}{D} + \frac{TD}{D}}{\frac{E}{D} + \frac{RR}{D} + \frac{ER}{D} + \frac{R_t}{D}}$$

(b): نسبة إلى الودائع الأجلة إلى الودائع

$$\frac{M_2}{BM} = \frac{1 + cr + b}{cr + rr + re + rt}$$

$$M_2 = \left( \frac{1 + cr + b}{cr + rr + re + rt} \right) \cdot BM$$

$$M_2 = m_2 \cdot BM$$

$$m_2 = \frac{1 + cr + b}{cr + rr + re + rt}$$

$m_2$ : يمثل المضاعف النقدي الخاص بالمجمع النقدي ( $M_2$ )

مثلا إذا كان:  $m_2 = 2.5$  يعني ذلك أن زيادة (BM) بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى زيادة المجمع ( $M_2$ ) بـ 2.5 وحدة نقدية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> راييس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر للفترة (1989-2010)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاد والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2013، بحث لم ينشر، ص 57.

المبحث الثاني: مقابلات المعروض النقدي

في هذا المبحث سنتعرض لمفهوم العناصر المقابلة للمعروض النقدي وسنبين كل مقابل على حدى ثم ندرس العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية

المطلب الأول: مفهوم مقابلات المعروض النقدي

تمثل العناصر المقابلة للمعروض النقدي مجموعة الديون العائدة لمصدر النقد وشبه النقد التي تكون سبب أو مصدر للمعروض النقدي، هذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها ولتوضيح ذلك تستعمل ميزانية البنك المركزي والقطاع المصرفي كما يلي:

جدول رقم (01-01): ميزانية البنك المركزي

الموجودات	الالتزامات
- الموجودات ذهب و عملات أجنبية (OD) - قروض للخزينة العامة (CTP) - إعادة تمويل الاقتصاد (REF)	- الأوراق النقدية (B) - الاحتياطات الإجبارية (RO)

جدول رقم (02-01): ميزانية القطاع المصرفي

الموجودات	الالتزامات
- الاحتياطات الإجبارية (RO) - قروض (C)	- الودائع النقدية (D) - إعادة تمويل الاقتصاد (REF)

المصدر: بتصرف عن وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ط1، 2000، ص161.

وعندما يتم دمج هاتين الميزانيتين يظهر لنا المعروض النقدي وعناصره المقابلة ونحصل على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي (الذي يشمل البنك المركزي والقطاع المصرفي)

مجموع الموجودات ( الأصول ) = مجموع الالتزامات ( الخصوم )

إجمالي الموجودات المتضمن في الميزانيتين:  $OD + CTP + REF + RO + C$

إجمالي الالتزامات المتضمن في الميزانيتين:  $B + RO + D + REF$

وبمقابلة الطرفين بما أنهما متطابقين ينتج لدينا: الالتزامات = الموجودات أي:

$$OD + CTP + RO + REF + C = B + RO + D + REF$$

$$OD + CTP + C = B + D \quad \text{ويصبح لدينا:}$$

المعروض النقدي = مقابلة المعروض النقدي

جدول رقم (03-01): الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

الموجودات	الالتزامات
*الموجودات المقابلة للكتلة النقدية	*الكتلة النقدية
- الذهب والعملات الأجنبية (OD)	- الأوراق النقدية (B)
- القروض المقدمة للحكومة (CTP)	- الودائع (D)
- القروض المقدمة للاقتصاد (C)	

المصدر: وسام ملاك مرجع سابق.

نلاحظ من خلال الميزانية الموحدة للنظام المصرفي أنه تم استبعاد الموجودات والالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي وهي تتمثل في النقدية الجاهزة لدى كل من القطاع المصرفي والبنك المركزي وكذلك أرصدة القطاع المصرفي لدى البنك المركزي بالإضافة إلى القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية وأرصدة البنوك المحلية.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: مكونات مقابلات المعروض النقدي

تتكون مكونات المقابلة المعروض النقدي من الذهب والعملات الصعبة بالإضافة إلى قروض الاقتصاد وقروض للخزينة العامة.

<sup>1</sup> مروان عطوان، أسعارا لصرف العملات: أزمة العملات في العلاقات الدولية، دارالهدى، الجزائر، 1992، ص38.

أولاً- الذهب والعملات الصعبة:

### 1-الذهب:

يتكون الرصيد الذهبي في لحظة معينة من مجموعة السبائك والقطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي، إذن هو صافي العمليات التي أجريت على الذهب، ويستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني ولكن نظراً لإهمال نظام قاعدة الذهب، فقد تقلص هذا الدور إلى حد بعيد، ويستعمل الذهب في التسويات الدولية، حيث عادة ما تلجأ الدولة إلى استعمال الذهب في المدفوعات الخارجية عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات أثناء حدوث الأزمات الاقتصادية، إذ تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية، لأن الذهب يمثل قوة شرائية عالمية.

### 2-العملات الأجنبية:

في حالة قيام الدول بعمليات تصدير أو جذب أموال خارجية إما للاستثمار أو التوظيف فإنها تحصل على العملات الأجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محلياً فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها أو إصدارها بما قيمته من العملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سبباً في إصدار عملة وطنية جديدة<sup>1</sup>.

هذا المقابل يتحدد بالفارق بين أبواب الموجودات والالتزامات للبنك المركزي الذي يتضمن العناصر الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم(01-04): المقابل الذهب وعملات الأجنبية

الموجودات	المبلغ	الالتزامات	المبلغ
ذهب	.....	- حسابات للخارج دائنة	.....
-أموال جاهزة تحت الطلب	.....	- احتياطات إعادة تقييم	.....
-سلف إلى صندوق تثبيت استقرار الصرف	.....	الموجودات بالذهب	.....
مجموع الموجودات	.....	مجموع الالتزامات	.....

المصدر: وسام ملك، مرجع سابق، ص 163.

<sup>1</sup> محمد الشريف ألمان، مرجع سابق، ص 65 .

إن الفرق بين الموجودات ومجموع الالتزامات يمثل بالمقابل ذهب و عملات أجنبية .  
ثانيا- قروض مقدمة للاقتصاد:

تسمح هذه العملية للشركات بالاقتراض من البنوك التجارية لسقف معين، وحتى تستطيع البنوك التجارية تلبية السيولة فإنها تلجأ إلى مؤسسة الإصدار لإعادة الخصم على أساس معدل الفائدة<sup>1</sup>، أي أن منح هذا قروض سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية، أوفتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق لنقود الودائع مقابل تقديم هذا الإئتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أو تطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقودا قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كلما طرأ تغير في القروض المقدم للاقتصاد.

ثالثا- قروض مقدمة للخرينة العامة:

تتمثل قروض للخرينة العامة في تسبيقات البنك المركزي والسندات العمومية الموجودة بمحفظة النقود بالإضافة إلى ديون الأفراد والمنشآت على الخرينة.

1-تسبيقات البنك المركزي:

عندما تواجه الخرينة العمومية عجزا في تحقيق النفقات العمومية أي تحتاج إلى وسائل دفع، بإمكانها الاتجاه إلى البنك المركزي طالبة منه تزويدها بالنقود.

2-السندات العمومية الموجودة بمحفظة النقود:

هي سندات لا يكتب فيها الجمهور وإنما هي خاصة بالبنوك وتتمثل في حجز مبلغ معين من النقود من طرف كل بنك لفائدة الخرينة، ويكون هذا الحجز وسيلة لتمويل الخرينة ووسيلة للضغط على البنوك في تصرفاتها القرضية، حيث أن هذه السندات تمثل نسبة معينة من كمية النقود التي يحدثها البنك.

<sup>1</sup> مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص76.

3- ديون الأفراد والمنشآت على الخزينة:

تتمثل أساسا في الودائع التي يمولها الأشخاص والمنشآت لدى الخزينة العمومية ومنها الحسابات البريدية والودائع في الحسابات لدى الخزينة نفسها<sup>1</sup>. ويتضمن هذا المقابل تسبيقات البنك المركزي وتسليات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقروض الأعوان غير الماليين ( الأسر والمؤسسات )، وتوضيح ذلك يكون في الجدول التالي:

جدول رقم (01-05): المقابل قروض مقدمة للدولة

××	I - قروض قبل البنك المركزي:
××	1 - قروض مباشرة للخزينة العامة ( صافية)
××	أ- قروض مباشرة
××	ب- مخصص منها: حساب الخزينة الجاري لدى البنك المركزي
××	2 - نقود التجزئة الموجودة لدى البنك المركزي
××	3 - سندات خزينة في محفظة السندات لدى البنك المركزي
××	II - قروض المصارف وسائر المؤسسات المالية
××	1 - أصول في الحسابات الجارية البريدية
××	2 - سندات خزينة في محفظة سندات المصارف
××	III- قروض الأعوان الاقتصاديين غير الماليين
××	1 - نقود التجزئة عند التداول
××	2 - ودائع في الحسابات الجارية البريدية
××	3 - ودائع لدى الخزينة
××	المجموع

المصدر: وسام ملاك، مرجع سابق، ص 164 .

<sup>1</sup> أحمد هني، مرجع سابق، ص ص 103-104 .

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية

تتمثل قاعدة النقدية من الاحتياطات النقدية المصرفية والعملة بين أيدي الجمهور والمنشآت غير المصرفية، وهذه القاعدة النقدية تخضع لتوجيه ورقابة الإدارة المتمثلة في وزارة المالية والمصرف المركزي، أي أنها تتكون من التزامات على السلطة النقدية (البنك المركزي) وهي عبارة عن مجموع النقد المتاح لدى الجمهور غير المصرفي وفي خزائن البنوك التجارية وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص<sup>1</sup>، وبالتالي تتمثل العوامل المؤثرة فيها جهة الأصول لدى السلطة النقدية وهي الأصول الخارجية وقروض الحكومة أيضا قروض للاقتصاد ومنه يمكن كتابة معادلة القاعدة النقدية كما يلي:

$$\text{القاعدة النقدية (BM)} = \text{الأصول الخارجية (NFA)} + \text{قروض الحكومة (NDCG)} + \text{قروض (CCB)}$$

من جهة أخرى كما هو معلوم:  $(M_1 = m_1 \cdot BM)$ .

$$M_1 = m_1 (NFA + NDCG + CCB)$$

يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- يتعلق حجم المعروض النقدي بعوامل مؤثرة على المضاعف النقدي وعلى النقود المركزية؛
- بالتأثير على المضاعف النقدي، أو النقود المركزية تحدث أدوات السياسة النقدية وآثارها؛
- نمو النقود المركزية لا يتوقف فقط على السياسة النقدية وإنما على وضعية القطاع الخارجي (NFA) وقروض الحكومة (NDCG)؛

<sup>1</sup> مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية: مع الإشارة إلى حالة الجزائر للفترة (1990-2000)، أطروحة دكتورا دولة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، بحث لم ينشر، ص 77.

- طالما أن (NFA) يعبر عن ميزان المدفوعات و(NDCG) تعبر عن وضعية الميزانية العامة، فإنه من الضروري التنسيق بين السياسة المالية والسياسة الخارجية لضمان فعالية السياسة النقدية.
- بالعودة إلى متطابقة القاعدة النقدية (BM):

$$BM = NFA + NDCG + CCB$$

عند الأخذ بقيمة التغير

$$\Delta BM = \Delta NFA + \Delta NDCG + \Delta CCB$$

تحويل قيم التغير إلى معدلات:

$$\frac{\Delta BM}{BM} = \frac{\Delta NFA}{NFA} \cdot \frac{NFA}{BM} + \frac{\Delta NDCG}{NDCG} \cdot \frac{NDCG}{BM} + \frac{\Delta CCB}{CCB} \cdot \frac{CCB}{BM}$$

- معدل نمو القاعدة النقدية يعتمد على معدل النمو في البنود المختلفة الأصول الخارجية وقروض الحكومة بالإضافة إلى قروض الاقتصاد.
- يمكن القول إذن أن تأثير السلطات النقدية على الأحوال النقدية يكون عبر القاعدة النقدية وذلك باستعمال أدوات السياسة النقدية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> رايس فضيل، مرجع سابق، ص ص 61-62 .

### المبحث الثالث: النظريات المفسرة للمعروض النقدي

هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير المعروض النقدي وتحديد متغيراته وتعتبر النظرية الكلاسيكية أولى النظريات التي حاولت ذلك، حيث اعتبرت أن النقود تقوم بوظيفة واحدة وهي تغطية المعاملات حسب النظرية الكمية للنقود ليفشر، ثم تأتي بعد ذلك النظرية الثانية لكينز والتي تقول بأن المعروض النقدي ما هو إلا متغير مستقل يتحدد خارج النموذج، ثم في النهاية سوف نتطرق إلى نظريتين حديثتين، نظرية الكمية للنقود لفريدمان ونظرية مدرسة اقتصاديات جانب العرض.

#### المطلب الأول: نظرية الكلاسيكية ليفشر

تعتبر نظرية كمية النقود تحديد قيمة النقود من خلال المستوى الذي يتكافأ فيه عرضها مع الطلب عليها مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف المتصلة بها سوية، ففي حالة زيادة المعروض النقدي قياساً إلى حجم الطلب عليه ستخفص قيمته مما يعني زيادة مستوي الأسعار ويحدث العكس في حالة انخفاض المعروض النقدي.

ولفشر ظلت هذه الصورة سائدة إلى غاية حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933)، في اعتبار قيمة النقود مثل غيرها من القيم الاقتصادية التي تخضع لقوانين العرض والطلب، أي أن:

المعرض النقدي خلال فترة زمنية معينة = كمية النقود في سرعة تداولها

ويرمز لها ب:  $S^m = M V$

وقد تطورت نظرية كمية النقود من خلال إرفينغ فيشر الذي أعطي لتلك النظرية صيغتها الحديثة أكثر اكتمالاً بإدخاله النقود المصرفية وسرعة دورانها في معادلته المشهورة بمعادلة المبادلة<sup>1</sup>.

وتتضمن نظرية فيشر مايلي :

<sup>1</sup> شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1978، 373.

تقوم نظرية كمية النقود على مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام والتناسب بينها تناسباً عكسياً، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي:

$$MV=PT$$

**M** : كمية النقود المتداولة وتشمل النقود الورقية والنقود المساعدة والودائع الجارية ؛

**V** : سرعة تداولها؛

**P** : المستوى العام للأسعار؛

**T** : حجم المبادلات.

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادية لفيشر أيضاً، حيث أدخل النقود

$$MV + M'V' = PT$$

**M** : النقود القانونية؛

**V** : سرعة تداولها؛

**M'** : النقود المصرفية ؛

**V'** : سرعة تداولها.

والهدف من الفصل بين (**M**) و (**M'**) حتى يتبين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات ورغم هذا التقديم فإن الخلاصة لا تتغير، فكل تغير في عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار، وبالتالي فإن النقد محايد، إذن السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أحمد أبو الفتح على الناقبة، نظرية النقود والأسواق المالية، مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، مصر، طبعة الأولى، 2001، ص357

المطلب لثاني: النظرية الكينزية

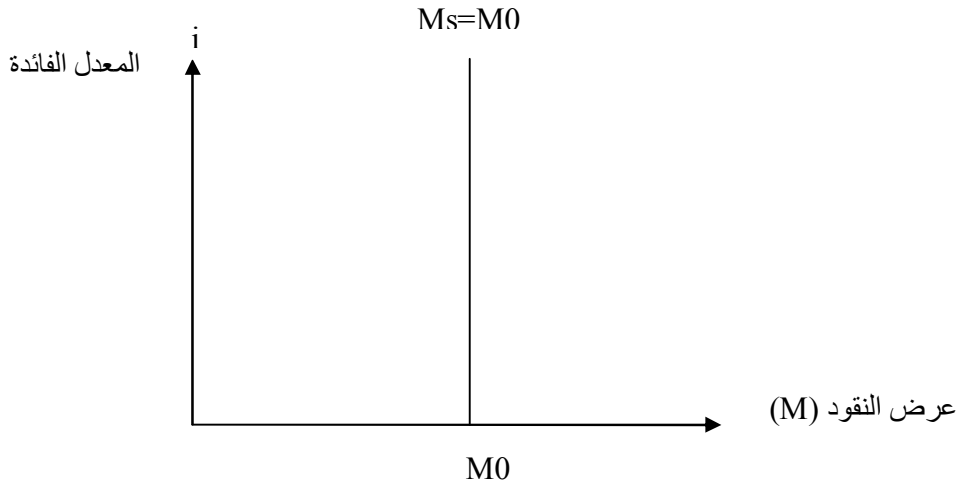
بعد أن نقد كينز قانون المنافذ لجون باتسيت ساي (العرض يخلق الطلب) قام كينز بإدخال معدل الفائدة في تحليله، وقد استخدم مصطلح الكمية النقدية للتعبير عن المعروض النقدي. يتكون المعروض النقدي الكلي عند كينز من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي والنقود المساعدة (ورقية ومعنوية)، إضافة إلى النقود الكتابية أو الودائع التي تمثل أكبر نسبة في حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاديات المتطورة<sup>1</sup>.

و يعتبر المعروض النقدي حسب التحليل الكينزي متغيراً خارجياً مستقلاً يتم تحديده والتأثير عليه من طرف السلطات النقدية المتجسدة في وزارة المالية والبنك المركزي، وضعت معادلة المعروض النقدي كالتالي:

$$M_s = M_0$$

$M_s$ : تمثل المعروض النقدي.

ويتحكم في المعروض النقدي داخل الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية،<sup>2</sup> وبالتالي فهو متغير مستقل تماماً عن متغير سعر الفائدة بمعنى غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة.<sup>3</sup> يبرز رسم التالي منحنى المعروض النقدي موازياً لمحور سعر الفائدة في التحليل الكينزي. الشكل رقم (01-01): المعرض النقدي في التحليل الكينزي.



المصدر: مصطفى رشدي شبيعة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985، ص304.

<sup>1</sup> علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، بحث لم ينشر، ص35.

<sup>2</sup> عمر الصخري، تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الأولى، 1994، ص223.

<sup>3</sup> علي حمزة، مرجع سابق، ص35.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (1-1) بأن المعروض النقدي عديم المرونة لأن سعر الفائدة  $i$  يكون كمية النقود  $M$  وعندما يرتفع سعر الفائدة  $i$  فإن عرض النقود يبقى هو نفسه  $M$  وعندما ينخفض أيضا سعر الفائدة  $i$  يبقى المعرض النقدي هو نفسه  $M$  أيضا.

### المطلب الثالث: النظرية الحديثة

سنتطرق إلى نظريتين حديثتين وهما كالتالي:

#### أولاً- نظرية كمية النقود لفريدمان

يعتقد فريدمان أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في الأجل القصير<sup>1</sup>، أي أن المعروض النقدي متغير خارجي ليس له أثر على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل، وإنما له أثر فقط على مستوى الأسعار، فالبنك المركزي الذي يتحكم كليا في المعروض النقدي حيث أنه هو الذي يوفر على وسائل الرقابة والعمل نموها بمعدل مستقر مع معدل نمو الاقتصاد.

وحسب فريدمان فإن أية تقلبات في المعروض النقدي ستقود إلى تقلبات النشاط الاقتصادي، هنا يؤكد فريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي أي ضبط معدل التغير في المعروض النقدي بنسبة ثابتة ومستقرة تبعا لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقرارا نقديا، إن زيادة المعروض النقدي من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانخفاض العائد، فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات، وبما أن الأفراد لا يرغبون بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية وهذا ما يدفعهم نحو شراء أوراق مالية مربحة لزيادة إنفاقهم على السلع والخدمات وبالتالي سيقودهم هذا الشراء أو الإنفاق إلى زيادة أسعار السندات وانخفاض العائد عليه، الأمر الذي يزداد الطلب فيه على الأصول الأخرى ومع هذه الزيادة فإن الأسعار تزداد ولهذه الزيادة تأثيرات إضافية متمثلة بارتفاع الأسعار وتنشيط إنتاج هذه الأصول

<sup>1</sup> قريب الله عبد المجيد عبد القادر، العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان للفترة (1970-2013)، مجلة جامعة الغضارف للعلوم والآداب، السودان، العدد الرابع، 2015، ص 6 .

والتي تزداد مع الطلب على الموارد المستخدمة في إنتاجها، وهذا يعني أن زيادة المعروض النقدي سيسبب زيادة الإنفاق على الأصول العينية وبالتالي على الخدمات<sup>1</sup>.

### ثانياً- نظرية مدرسة اقتصاديات جانب العرض

ينفق أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض مع أنصار المدرسة النقدية حول أهمية السياسة النقدية، حيث يرون أن التضخم ظاهرة نقدية، وأن هناك سياسات وإجراءات نقدية يجب اللجوء إليها لمكافحة التضخم، مثل إتباع سياسة نقدية تقييدية للحد من الضغوط التضخمية، إلا أن هذا الرأي قد تراجع من جانب العديد من أنصار تلك المدرسة، حيث أشاروا إلى ضرورة إتباع سياسة نقدية توسعية محكومة بمعدل نمو ثابت، حتى لا يساهم في حدوث أي ضغوط تضخمية وخاصة بعد التطرق إلى الآثار الضارة للسياسة النقدية على أسعار الفائدة ومن ثم الاستثمار والعرض الكلي.

وقد أشار أنصار تلك المدرسة إلى ضرورة العودة إلى نظام قاعدة الذهب، أو إلزام البنك المركزي بزيادة عرض النقود بمعدل نمو بطيء وثابت، وهو ما ترتب على وضع أسس متينة لاستقرار أسعار الصرف وتخفيض أسعار الفائدة والضغوط التضخمية وتحجيم قدرة البنوك المركزية من التوسع في الإصدار النقدي وبالتالي الحد من عجز الموازنة العامة للدولة إلى جانب المساهمة في الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتتعارض وجهة النظر هذه مع النقديين الذين يرون إيجابية أسعار الصرف المعروفة والملائمة في دعم الاقتصاديات الرأسمالية في التكيف مع الصدمات الخارجية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> معنوق محمود سهير، النظريات والسياسة الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1999، ص136.

<sup>2</sup> رانيا عند المنعم محمد راجح، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية (مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة القاهرة، مصر، 2005، بحث لم ينشر، ص 27.

### خلاصة الفصل الأول

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نتعرض إلى بعض المفاهيم والتعريفات العامة المتعلقة بالنقد وذلك بغية التعمق أكثر في موضوع المعروض النقدي، إضافة إلى عناصره المقابلة، ولعل أهم النتائج التي يمكن استخلاصها هي كالتالي:

-تكتسي النقود أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي؛

-يمكن القول أنه لا يوجد اتفاق حول ماهية النقود إلا أنه بالإمكان تعريفها من خلال شمول النقود للوظائف الخاصة بها أي أنها شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للقيم ومستودع للثروة وأخيرا وسيلة للمدفوعات الآجلة؛

-أيضا يمكن القول أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف المعروض النقدي لكن يمكن باختصار تعريفه على أنه كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة؛

-يميز الاقتصاديون ثلاثة أنواع من المقاييس هي:

•  $M_1$ : تتمثل في العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى الودائع الجارية؛

•  $M_2$ : تتمثل في  $M_1$  إضافة إلى الودائع الآجلة؛

•  $M_3$ : تتمثل في  $M_2$  إضافة إلى الودائع خارج الجهاز المصرفي.

-نموذج المعروض النقدي هو عبارة عن علاقة بين القاعدة النقدية والمعرض النقدي؛

-إن إصدار النقد لا يتم إلا بمقابل حيث هذه المقابلات إما تكون الأصول الخارجية أو القروض الداخلية، وهذه المقابلات تعرف بالقاعدة النقدية؛

-لقد اختلف التفسير حول المعروض النقدي ونجد وجهتين:

• الأولى: أن المعروض النقدي يتحدد داخل النموذج؛

• الثانية: أن المعروض النقدي يتحدد خارج النموذج.

# الفصل الثاني: السياسة النقدية

## وعملية خلق النقود

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
92	تطور المعروض النقدي ومقابلاته، ونسب مساهمة مقابلات في تكوين المعروض النقدي للفترة (1990-2014)	1
93	تطور مكونات المعروض النقدي ، ونسب مكونات المعروض النقدي إلى المعروض النقدي للفترة (1990-2014)	2
94	نتائج النموذج الخطي لدالة المعروض النقدي خلال الفترة (1990-2014)	3
94	نتائج النموذج الخطي لدالة المعروض النقدي بفترة إبطاء خلال الفترة (1990-2014)	4
95	نتائج النموذج الخطي لدالة المعروض النقدي بفترة إبطاء وإسقاط (CCB) خلال الفترة (1990-2014)	5
95	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر	6
96	نتائج اختبار عدم ثبات التباين ل "ARCH".	7
96	نتائج اختبار معامل ل Thei	8

**الفصل الثالث: دراسة تحليلية**  
**قياسية لسياسة المعروض النقدي**  
**في الجزائر للفترة**  
**(1990-2014)**

تمهيد:

يجمع الاقتصاديون على أن حجم المعروض النقدي يرتبط بعدة متغيرات في الاقتصاد عادة ما تكون أهم هذه المتغيرات تتمثل في المقابلات المعروض النقدي، حيث درجة هذا الترابط تختلف من اقتصاد إلى آخر حسب درجة تطوره وتطور جهازه المالي والمصرفي وكذا العادات المصرفية في البلد.

## المبحث الأول: واقع المعروض النقدي في الجزائر (1990-2014)

تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم المعروض النقدي ومقابلاته، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى المعروض النقدي في الجزائر ومقابلاته منذ إصدار القانون النقدي في سنة 1990 إلى غاية 2014، وهي فترة الدراسة.

### المطلب الأول: المعروض النقدي في الاقتصاد الجزائري .

تولى السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة للمعروض النقدي وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تتبع السلطات النقدية (البنك المركزي) لمعروض النقدي والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليله، وفي الجزائر يتكون المعروض النقدي من النقود القانونية، الودائع تحت الطلب، و ودائع لأجل، كما أن المعروض النقدي في الجزائر يتم من خلال الإصدار النقدي والائتمان المصرفي

**أولاً- الإصدار النقدي:**

تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة الرابعة (4) من قانون النقد والقرض<sup>1</sup>، نصت على أن يكون للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني، يفوض بنك الجزائر بممارسة هذا الحق الامتياز يخضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه.

**ثانياً- الائتمان المصرفي:**

تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال الائتمانات المقدمة للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع، حيث أشار إليه قانون النقد والقرض الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من 66 إلى 68 أي تلقي الودائع من الجمهور ومنح القروض، وأخيرا خلق وسائل الدفع وتسييرها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> قانون النقد والقرض، 10/90 المؤرخ في أبريل 1990 .

<sup>2</sup> هشام لطرش، مرجع سابق ، ص 339.

المطلب الثاني: مسار المعروض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2014):

تميزت سياسة المعروض النقدي في الجزائر بعد صدور قانون النقد والعرض (10/90) بارتباطها بالأوضاع والظروف العالمية التي أثرت على سياسة المعروض النقدي، وفيمايلي تحليلات لتطور المعروض النقدي ومكوناته لهذه الفترة.

أولاً- تطور المعروض النقدي

الجدول(03-06): يبين تطور معدل نمو المعروض النقدي في الجزائر خلال

الفترة (1990-2014)

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل نمو M2	11.3	21,02	24,1	21,78	15,22	10,51	14.44	18,18

1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
19,10	12,4	13,0	22,3	17.3	15,6	11,4	18,7	18,7

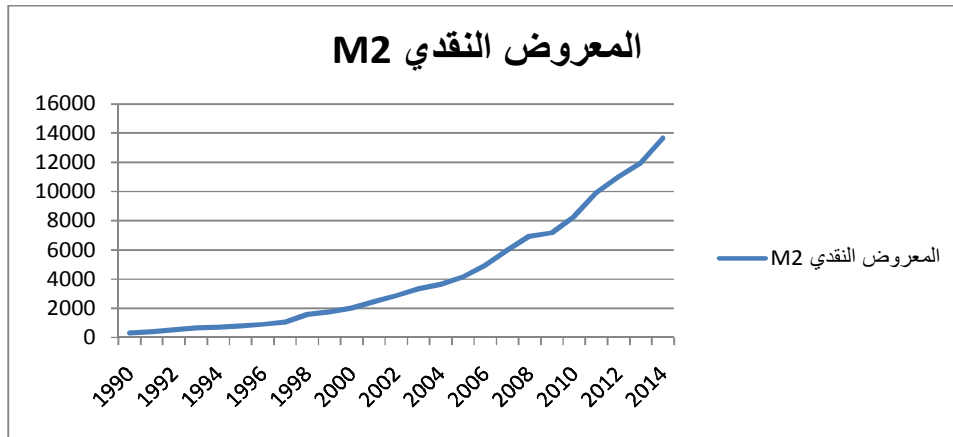
2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
21,5	16, 0	3,1	15,4	19,9	10,9	8,4	14,4

Source: -Banque d' Algérie, (2006), P31-48-49

-Banque d' Algérie, (2010), P 213.

-Banque d' Algérie, (2014), P 159.

الشكل (03-03): بين تطور المعروض النقدي للفترة (1990-2014).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (1)

ونلاحظ من خلال التمثيل البياني والجدول استمرار ارتفاع الكتلة النقدية بانقتها من 343 مليار دج سنة 1990 إلى 1789.3 سنة 1999، أي تضاعفت حوالي خمسة (5) مرات خلال الفترة (1990-1999) وللتعمق في تحليل المنحنى يقودنا إلى تمييز فترتين:

- ما قبل سنة 1993: حيث ارتفعت الكتلة النقدية من 343 مليار دج سنة 1990 إلى 627.4 مليار دج سنة 1993 وبمعدلات نمو مرتفعة عرفت أعلى مستوياتها سنة 1992 بمعدل نمو (24.23%) وذلك بسبب تراجع وضعية الاقتصادية بعد تأسيس الحكومة الجديدة التي انشغلت أساسا بتنظيم انتخابات تشريعية دون الاهتمام بتطبيق ما هو متفق عليه في إطار الاستعداد الائتماني الثاني.

- ابتداء من 1993: عرفت هذه الفترة انخفاضا محسوسا بعد الاتفاق مع الصندوق النقدي الدولي عن طريق الاستعداد الائتماني الثالث،<sup>1</sup> والتي عرفت أعلى مستوياتها في سنة 1995 ب(10.5%)، حيث كان أهم أهداف البرنامج هو الحد من توسيع الكتلة النقدية M<sub>2</sub> وبالتالي العمل على التحكم في التدفق النقدي؛ وعلى العموم فقد كانت السياسة النقدية خلال هذه الفترة صارمة من خلال الإجراءات المتعاقبة التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل

<sup>1</sup> بقيق ليلي اسمهان، مرجع سابق، ص 316.

الهيكلية<sup>1</sup>، ولكن سرعان ما عاد معدل النمو للارتفاع حيث وصل إلى (47.24%) سنة 1998 بسبب الشروع في التطهير المالي للمؤسسات العمومية ابتداء من 1997، فالواقع يوحى بصعوبة ضبط نمو الكتلة النقدية من طرف السلطات النقدية خلال هذه المرحلة<sup>2</sup>. وقد استمر حجم المعروض النقدي M<sub>2</sub> في ارتفاع، حيث انتقل من 2022.5 مليار دج سنة 2000 إلى 13663.9 مليار دج سنة 2014، أي تضاعف بحوالي ستة (6) مرات. ويرجع السبب في ذلك لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في 2001، حيث خصص له حوالي 520 مليار دج لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاثة سنوات من 2001 إلى 2004، بالإضافة إلى التوسع في الأرصدة النقدية والتي ارتفعت من 7.280 مليار دج سنة 1998 إلى 44.179 مليار دج سنة 2005<sup>3</sup>، وأيضا ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى (68%) سنة 2001 من إجمالي الديون الخارجية أي بمبلغ يقدر بـ 107.72 مليار دج، ابتداء من سنة 2007 إلى غاية سنة 2010 وكانت أدنى مستوى نموها خلال سنة 2009 بمعدل (3.2%) ويرجع السبب كما أشار تقرير بنك الجزائر إلى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل الأصول الخارجية إلى نسبة (6.23%) سنة 2009 مقارنة بـ (38.18%) سنة 2008، إضافة إلى تقليص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424.9 مليار دج إلى 3114.8 مليار دج سنة 2009 وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان، نتيجة لارتفاع في أسعار البترول وتراكم احتياطات الصرف والودائع بالعملة الصعبة وكذا انطلاق برنامج برنامج الخماسي عادت معدلات نمو العرض النقدي للارتفاع من جديد، مقارنة بسنتي 2010 و 2011، بنسبتين (15.4%) و (19.9%) على التوالي مقابل سنة 2009 بنسبة (3.1%)، أما بسنتي 2013 و 2014 فكانت نسبتا نمو بـ (8.4%) و (14.4%).

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثاني، الجزائر، 2006، ص 167.

<sup>2</sup> بقبق ليلي اسمهان، مرجع سابق.

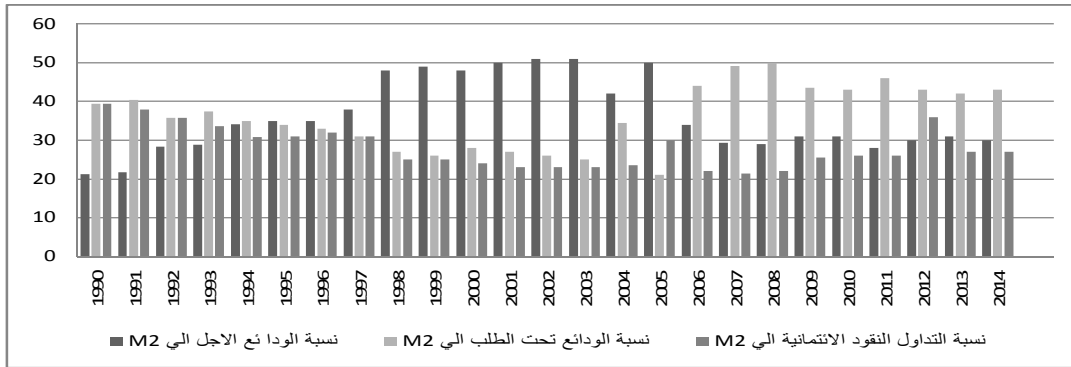
<sup>3</sup> مصطفى عبد اللطيف الوضعية النقدية، مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة قاصدر مرياح ورقلة، الجزائر، العدد 2008، ص 6، 117.

وقد ارجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير الصدمة الخارجية سنة 2013 وما تبعها من انخفاض لمعدل نمو الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساس للإنشاء النقدي، إلا أنه عاد للارتفاع في سنة 2014 بمعدل (14.4%) يعود إلي زيادة معدل نمو الأصول الخارجية من (2.2%) سنة 2013 إلى (3.7%) سنة 2014.

#### ثانيا- تطور مكونات المعروض النقدي:

إن تحليل الكتلة النقدية M<sub>2</sub> يقودنا إلى تحليل مكوناتها الأساسية: نقود الائتمان، الودائع الأجلة و الودائع تحت الطلب، وتطور هذه المكونات عبر الفترة (1990-2014) كان مايلي:

الشكل (03-04): يبين تطور نسب مكونات المعروض النقدي للفترة (1990-2014).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (2).

#### 1- نقود الائتمان:

تتكون هذه النقود الائتمان التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر من الأوراق والقطع النقدية المساعدة، وهي أكثر مكونات المعروض النقدي سيولة. نلاحظ من خلال الشكل(4) أن نسبة نقود الائتمان إلى المعروض النقدي خلال الفترة (1990-2014) منخفضة مقارنة بالودائع تحت الطلب وقد قدرت نسبة النقود الائتمان إلى المعروض النقدي ب(39.3%) سنة 1990، لتتخفص تباعا إلى أدنى مستوياتها في سنة

2002 ب(22.9%)، لتبقى إلى غاية سنة 2014 في المرتبة الثالثة في مكونات الكتلة النقدية بنسبة(26.77%) وهذا الانخفاض راجع إلى السياسة النقدية الصارمة التي اتبعها البنك المركزي من أجل امتصاص الفائض المتداول خارج الجهاز المصرفي.

## 2- الودائع الأجلة:

وهي عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة وتعطي مقابلا "فائدة"، ويندرج ضمنها الودائع للأجل لدى البنوك، الودائع لدى صندوق التوفير والاحتياطي. ونلاحظ أن هذه الودائع تقلصت منذ فترة 1990 إلى غاية 1994 مقارنة بالودائع تحت الطلب، ولكن ابتداء من سنة 1995 أصبحت الودائع الأجل الأعلى نسبة في مكونات المعروض النقدي، حيث بلغت النسبة (35%) سنة 1995 ووصلت ذلك إلى غاية سنة 2006، بنسبة(50.19%)، تفسير ذلك لا يرجع إلى نجاعة الجهاز المصرفي أو تغيير السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات بقدر ما يتعلق الأمر بإجراءات برنامج التعديل الهيكلي كالتحكم في المعروض النقدي ومحاولة تقليص معدل التضخم، الأمر الذي سمح بالتعامل بمعدلات نمو حقيقي، وكذا ظهور معدلات فائدة حقيقية موجبة حيث وصلت إلى حدود (15.14%) سنة 1998، ثم (11.71%) سنة 2000، وبعد هذا سنة أصبحت سالبة، ثم انخفضت في باقي السنوات، عادت سنة 2009 لتصل إلى(19.23%).<sup>1</sup>

## 3- الودائع تحت الطلب:

تتكون الودائع تحت الطلب من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية والودائع الجارية لدي مراكز البريد وصناديق الادخار وأخيرا ودائع الأموال الخاصة في الخزينة. وقد كانت نسبة الودائع الجارية إلى مكونات المعروض النقدي تمثل نسبة(39.3%) سنة 1990 ولترتفع بعد ذلك في سنة 1991 أي بعد سن بعد قانون النقد والقرض إلى نسبة(40.5%) من المعروض النقدي M<sub>2</sub> نتيجة الإصلاحات النقدية والمصرفية التي

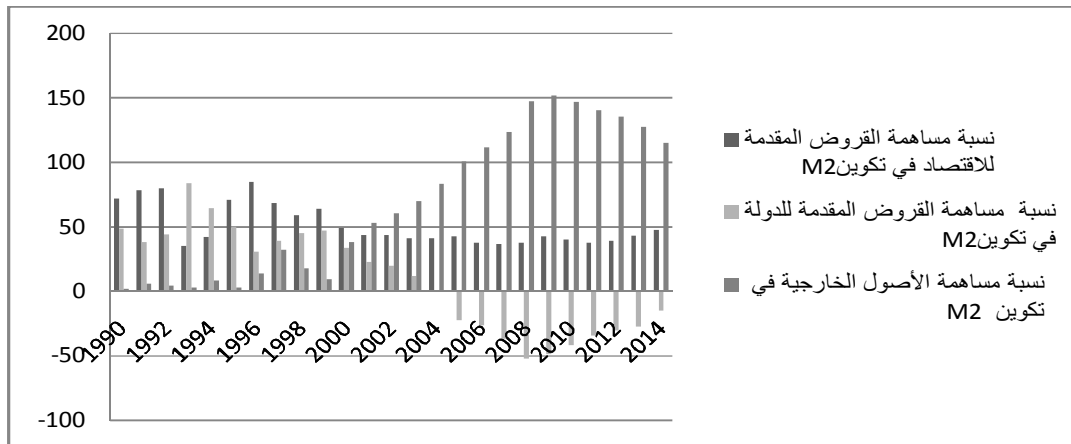
<sup>1</sup> بوتيارة عنتر، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2013)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010، بحث لم ينشر، ص76.

انتهجتها السلطات الجزائرية، حيث شكلت نسبة الودائع تحت الطلب نسبة (30%) من مجموع المعروض النقدي سنة 2002، ثم ارتفعت خلال سنتي 2006 و 2007 على التوالي وتقدر إلى (43.83%) و (49.19%)، حيث تبقى سنتي 2013 و 2014 متصدرة أعلى نسبة إلى المعروض النقدي M2 ب (42.25%) وب (43.33%) على التوالي، وهذا ما يوحي بتحسين مستوى الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة الطفرة الملاحظة أو التحسينات التي عرفتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة، كذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحوا حسابات على مستوى مؤسسة البريد أو البنوك الوطنية.

**المطلب الثالث: تطور الأجزاء المقابلة المعروض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2014):**

تطرقنا في الفصل الأول إلى مقابلات الكتلة النقدية من خلال مفهومها والأجزاء المكونة لها، ونحاول الآن التطرق إلى هيكل الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية في الجزائر خلال مرحلة الدراسة (1990-2014).

الشكل (03-05): يبين تطور نسب الأجزاء المقابلات في تكوين المعروض النقدي خلال الفترة (1990-2014).

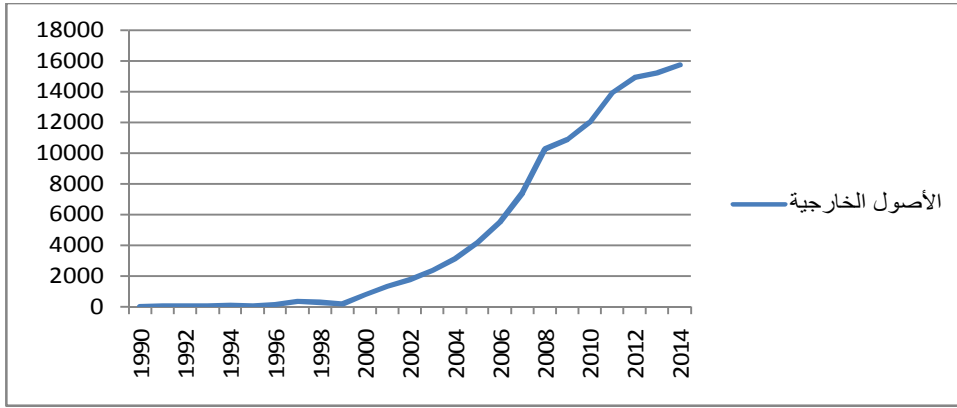


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (01)

## أولاً- الأصول الخارجية

تعتبر الأصول الخارجية هي المصدر الرئيسي في التوسع النقدي وخاصة خلال الفترة من (2000-2014)، وأن اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على عائدات الربح البترولي يجعل حجم الأصول الخارجية مرتبط بنسبة قوية بأسعار النفط.

الشكل (03-06): يبين تطور الأصول الخارجية خلال الفترة (1990-2014).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (01)

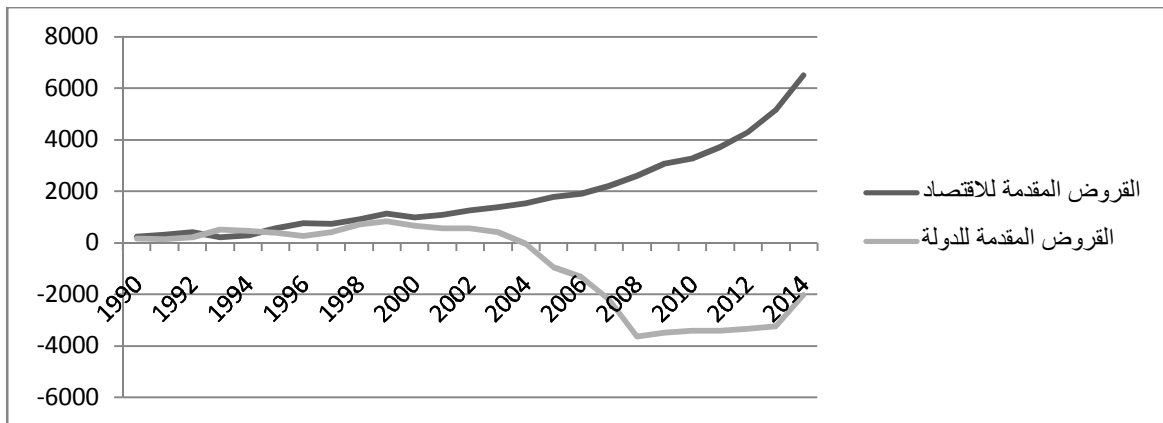
ونلاحظ من المنحنى أن فترة (1990-1999) قد شهدت الأصول الخارجية تطورات منخفضة ومتذبذبة، حيث تناقصت خلال سنتي 1992 و 1993 بالمقارنة مع سنة 1991 حيث رجع ذلك لتدهور شروط التبادل الخارجي خلال الفترة (1990-1993)<sup>1</sup>، كما بلغت الأصول الخارجية في سنة 1999 6.536 مليار دج مقابل 24.286 مليار دج و 22.64 مليار دج و 19.61 مليار دج في السنوات 1991 و 1992 و 1993 على التوالي، وارتفعت في سنتي 1996 و 1997 بمبلغ 133.9 مليار دج و 350.3 مليار دج على التوالي، مقارنة بالانخفاض في سنة 1995 بمبلغ 26.3 مليار دج بعدما كان في سنة 1994 ب 60.4 مليار دج، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول، حيث انخفضت من 21.70 دولار للبرميل سنة 1996 إلى 19.49 دولار للبرميل سنة 1997 لتتخفض مجدداً إلى

<sup>1</sup> رابح فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص 179.

12.94 دولار للبرميل سنة 1998،<sup>1</sup> بالإضافة إلى قيام الجزائر بتسديد خدمات ديونها والتي عرفت هي الأخرى ارتفاعا.<sup>2</sup> مما نتج عنه مساهمة ضعيفا في تكوين المعروض النقدي مقارنة مع القروض المقدمة للاقتصاد والحكومة طلية الفترة حيث بلغت سنة 1990 نسبة (1.9%) وسنة 1994 نسبة (8.3%) سنة 1999 نسبة (9.4%) من إجمالي مقابلات الكتلة النقدية.

وانطلاقا من الفترة (2000-2014) فإننا نلاحظ التطور السريع في حجم للأصول الخارجية كمقابل للمعروض النقدي، حيث شهدت فترة (2000-2008) انتقال قيمة مقابل من 775.9 مليار دج سنة 2000 إلى 10246.9 مليار دج سنة 2008، وحسب تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية تجاوزت الموجودات الخارجية لدى بنك الجزائر "كمصدر للإصدار" للكتلة النقدية، ورجع ذلك إلى انخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية والاستمرار تراكم الادخار المالي من طرف الخزينة<sup>3</sup>، مما نتج عنه مساهمة كبيرة في تكوين المعروض النقدي مقارنة مع القروض المقدمة للاقتصاد الدولة بدءا من سنة 2001 بنسبة (53%) إلى غاية سنة 2014 بنسبة (115.5%) من إجمالي مقابلات الكتلة النقدية.

الشكل (07-30): يبين تطور قروض الداخلية للفترة (1990-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (1)

<sup>2</sup> بقبق ليلي اسمهان، مرجع سابق، ص 322.

<sup>3</sup> بوتيارة عنتر، مرجع سابق، ص 31.

<sup>1</sup> رايس فضيل، تحولات السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2008)، مجلة الباحث، جامعة قاصد مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 2012، 10، ص 79.

## ثانيا- القروض المقدمة للاقتصاد:

تتمثل في القروض المقدمة من طرف الجهاز المصرفي المتمثلة في البنك المركزي والبنوك التجارية مختلف المشاريع الاستثمارية.

نلاحظ من المنحني أن القروض المقدمة للاقتصاد كانت مساهمتها كبيرة مساهمة في تكوين المعروض النقدي خلال (1990-1992)، حيث بلغت سنة 1990 نسبة (58.72%) وسنة 1993 نسبة (62.29%) من إجمالي مقابلات الكتلة النقدية وعرفت كذلك هذه القروض تطورا بين سنتي 1990 و 1992 و كان ذلك نتيجة الإصلاحات المصرفية ضمن قانون النقد والقرض 90-10 وكان الهدف منها هي تعبئة الموارد للأزمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة

أما التراجع الذي شهدته سنتي 1993 و 1994 فيعود التطهير المالي للمؤسسات العمومية وبعد سنة 1994 ارتفع حجم قروض الاقتصاد من جديد ضمن إجمالي مقابلات الكتلة النقدية

وكان نتيجة الاتفاقيات مع الصندوق النقد الدولي والتي تنص على ضرورة الحد من العجز في الميزانية، وبالتالي تقليص النفقات العامة وإلغاء الدعم السلعي لأغلب المنتجات وظلت نسبة قروض الاقتصاد إلى إجمالي المقابلات مرتفعة خلال الفترة (1995-1999) ويرجع ذلك إلى استمرار الخزينة في تسديد ديونها اتجاه القطاع المصرفي، وكذا فسخ المجال أمام البنوك التجارية في الحصول على السيولة الكافية من طرف البنك المركزي.

وفي فترة (2000-2014) استمر تطورها بصفة منتظمة تقريبا، وقد فسره بنك الجزائر على أنه يرجع إلى ارتفاع القروض الطويلة الأجل الموجهة لتمويل الاستثمارات، فقد ارتفع من 993.7 مليار دج سنة 1990 إلى 6504.6 مليار دج سنة 2014 .

### ثالثا- القروض المقدمة للدولة:

وتتمثل القروض التي تستفيد منها الخزينة العامة بالجزائر من تسبيقات البنك المركزي للخزينة و الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية ودائع المؤسسات والأفراد في حسابات الخزينة.

ونلاحظ من خلال المنحني تطورا ملحوظا لهذا المقابل من 167مليار دج سنة 1990 إلى 847.8 مليار دج سنة 1990، أما عن مساهمة في تكوين المعروض النقدي يبقى ضعيفا مقارنة مع القروض المقدمة للاقتصاد طالية الفترة التسعينات باستثناء سنتي 1993 و 1999 وذلك نتيجة التطهير المالي للمؤسسات العمومية وبعد تطبيق الصرامة في سياسة الميزانية المنصوص عليها، في إطار الإتفاق المنعقد مجددا مع صندوق النقد الدولي، بدأ السعي للإبتعاد عن التمويل التضخمي عن طريق الإصدار النقدي مما تبعه انخفاض في القروض المقدمة للخزينة طيلة السنوات 1995 و 1996 والتي لم تعرف ارتفاعا جديدا إلا بداية سنة 1997 بعد عودة ظهور العجز الموازنة من جهة وتكفل الخزينة بإعادة شراء الذمم المترتبة على المؤسسات المنحلة وتطهيرها المالي.

أما خلال فترة (2000-2003) عرف هذا المقابل انخفاضا بانتهاله من 677.4 مليار دج سنة 2000 إلى 423.4 مليار دج سنة 2003، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع إيرادات الموازنة العامة وخاصة الإيرادات النفطية وكذا ارتفاع الإيرادات النقدية لصندوق وضبط الموارد، وانعكس الوضع السابق على انخفاض نسبة مساهمة هذا المقابل في تكوين الكتلة النقدية والتي أظهرت نسبا ضعيفة تراوحت بين (12% و 3%)، ولكن ابتداء من سنة 2004 ولغاية نهاية السنوات الحالية، تشهد القروض نمو سلبيا يفسر تسديد الخزينة لديونها اتجاه البنك المركزي وتحويلها إلى الدائن صافي اتجاه النظام المصرفي، وعليه تظهر نسبة مساهمتها أيضا سالبة مما يعني أن هذا المقابل لا يساهم في بنية الإصدار النقدي بداء من 2004 وإلى غاية السنة 2014.

## المبحث الثاني نمذجة قياسية للمعروض النقدي في الجزائر

بعد حصر لعدد المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في حجم المعروض النقدي من خلال دراستنا النظرية والواقع، سيتم في هذا المبحث تقدير النموذج القياسي باستعمال برنامج (E-Views) مع تحليل النتائج من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وذلك بهدف التعرف على مقدرة النموذج على تفسير الظاهرة المدروسة واستغلال نتائجه في عملية التنبؤ.

المطلب الأول: صياغة نموذج وتقديره دالة المعروض النقدي (M2) في الجزائر:

أولاً- صياغة النموذج قياساً:

إن أول مرحلة يقوم بها الباحث في بناء القياسي هو تحديد متغيرات النموذج بالإضافة إلى أشارتها كما يقوم الباحث بتحديد كذلك الشكل الرياضي المناسب للنموذج وشكل الدالة هو كما يلي:

$$M2 = f(ccb, nfa, ndcg)$$

M2: المعروض النقدي.

CCB: القروض المقدمة للاقتصاد.

NFA: الأصول الخارجي

NDCG: القروض المقدمة للحكومة.

وانطلاقاً من النظريات المفسرة للمعروض النقدي وكذلك واقعه في الجزائر، تم

استنتاج الصيغة الرياضية لدالة للمعروض النقدي طردياً مع مقابلاته، سيتم استخدام الانحدار

الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي والصيغة الرياضية الخاصة بهذا النموذج هي

كالتالي:

$$M2 = b_0 + b_1 CCB_t + b_2 NFA_t + b_3 NDCG_t + ei$$

ei : حد الخطأ العشوائي .

$b_0$ : الحد الثابت،  $b_1$ ،  $b_2$  و  $b_3$  معاملات المتغيرات المفسرة (NDCG- NFA-CCB) علي التوالي.

وفي حالة إدخال فترة إبطاء بفترة واحدة للمتغير (M2) فتكون الصيغة الرياضية للنموذج كالتالي:

$$M2 = b_0 + b_1 CCB_t + b_2 NFA_t + b_3 NDCG_t + b_4 M2_{(t-1)} + ei$$

ثانيا- تقدير النموذج الخطي لدالة المعروض النقدي (M2)

يتم تقدير النموذج القياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية  $MCO$  والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص (الخطية-الكفاءة-عدم التحيز) تميزها عن بقية الطرق، بعد إدخال البيانات الخاصة بجميع المتغيرات المحتمل تأثيرها في المعروض النقدي (M2) في البرنامج (E-Views-09) لغرض التقدير فإن نتائج البرنامج كالتالي:

### 1- النموذج الأول:

$$M2 = 355.08 + 0.705 CCB_t + 0.63 NFA_t + 0.55 NDCG_t + ei$$

$$(3.69) \quad (3.14) \quad (6.00) \quad (3.08)$$

$$R^2 = 0.9959 \quad \bar{R}^2 = 0.9954 \quad F = 1734.569 \quad DW = 0.48 \quad n = 25$$

### 2- النموذج الثاني

نقوم بإدخال فترة الإبطاء واحدة للمتغير (M2)، فإن التقدير نتائج البرنامج كالتالي:

$$M2 = 52.05 + 0.232 CCB_t + 0.376 NFA_t + 0.366 NDCG_t + 0.559 M2_{(t-1)} + ei$$

$$(2.61) \quad (0.94) \quad (2.93) \quad (2.22) \quad (2.92)$$

$$R^2 = 0.9972 \quad \bar{R}^2 = 0.9966 \quad F = 1734.569 \quad DW = 1.03 \quad n = 24$$

### 3-النموذج الثالث:

نقوم بإسقاط معلمة المتغير (CCB) ليست معنوية إحصائياً، فإن التقدير نتائج كالتالي:

$$M2 = 254.58 + 0.385 NFA t + 0.423 NDCG t + 0.674 M2(t - 1) + ei$$

(2.65)      (3.02)                      (2.77)                      (4.56)

$R^2 = 0.9967$      $\bar{R}^2 = 0.9971$        $F = 2324.493$      $DW = 1.44$      $n = 24$

المطلب الثاني: الدراسات الاقتصادية والإحصائية وقياسية.

#### أولاً- الدراسة الاقتصادية

نلاحظ في جميع النماذج أن قيمة معاملات لها إشارة الموجب، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية أي أن المعروض النقدي يرتبط طردياً مع جميع المتغيرات المدرجة في النموذج فمثلاً في النموذج الأول إذا زادت CCB ب1 دج تؤدي إلى زيادة M2 ب0.70 دج أو إذا زادت NAF ب1 دج تؤدي إلى زيادة M2 ب0.63 أو إذا زادت NDCG ب1 دج تؤدي إلى زيادة M2 ب0.66، أما إشارة الحد الثابت الموجبة يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر إيجابياً على M2.

#### ثانياً- الدراسة الإحصائية

سيتم اختبار النموذج إحصائياً من خلال اختبار معنوية المعالم باستخدام إحصائية ستودنت T و اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F و  $R^2$  معامل التحديد، عند مستوى معنوية 5%.

ويكون الاختبار مقبولاً إحصائياً إذا تم قبول فرضية البديلة في جميع اختبارات وذلك باختبار الفرضيات الخاصة بالمعاملات المقدرة على النحو التالي:

$$\begin{cases} H_0: b_0 = b_1 = b_2 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: b_0 \neq b_1 \neq b_2 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

### 1- اختبار معنوية المعالم:

لتقييم معنوية معالم النموذج تستخدم إحصائية ستودنت  $T$  حيث يتم تحديد قيمة الجدولية  $t_{cal}$  عند مستوى معنوية  $\alpha/2 = 2.5\%$  بدرجة حرية  $(n-k)$  وفق الصيغة التالية:  $T_{n-k}^{\alpha/2}$  ومن خلال مقارنة بين القيمتين  $T$  الجدولية و المحسوبة نقبل أو نرفض فرضية البديلة ، فإذا كانت قيمة  $T$  المحسوبة أكبر من قيمة  $T$  الجدولية نقبل فرضية البديلة.

### 2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يتم هذا اختبار من خلال معامل التحديد الذي يعبر عن قيمة تفسر المتغيرات المستقلة للمتغير التابع في النموذج أما بقية قيم فهي تمثل مجموعة العوامل غير مدرجة في النموذج ، ثم نقوم باختبار فيشر و ذلك من أجل باختبار معنوية الانحدار ككل من خلال تحديد قيمة الجدولية  $F$  بدرجة حرية  $(n-k-1)$  وفق الصيغة التالية:  $F_{n-k-1}^k$  ومن خلال مقارنة بين القيمتين  $F$  الجدولية و المحسوبة نقبل أو نرفض فرضية البديلة، فإذا كانت قيمة  $F$  المحسوبة أكبر من قيمة  $F$  الجدولية نقبل فرضية البديلة و يوضح الجدول التالي نتائج الدراسة الإحصائية للنماذج كمايلي:

الجدول رقم (03-07) يبين نتائج الدراسة الإحصائية

اختبار معنوية النماذج	نموذج الأول	نموذج الثاني	نموذج الثالث
اختبار ستودنت	الجدولية ( $t_{tab}$ )	2.080	2.093
	( $t_b$ ) المحسوبة	$t_{B1}=3.14$	$t_{B1}=0.94$
		$t_{B2}=6.00$	$t_{B2}=2.93$
		$t_{B3}=3.08$	$t_{B3}=2.22$
			$t_{B4}=2.92$
		0.9554	0.9966
معامل التحديد $R^2$			
اختبار فيشر	الجدولية F	3.07	3.13
	محسوبة F	1734.596	1734.596
خلاصة الدراسة الإحصائية	مقبول إحصائيا	مقبول إحصائيا	مقبول إحصائيا
	( $t_{tab} < t_b$ )	( $t_{tab} < t_b$ )	( $t_{tab} > t_{b1}$ )

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (3-4-5)

يتضح لنا من خلال الدراسات الاقتصادية والإحصائية أنه لدينا نموذجين مقبولين ويكون النموذج أحسن تقدير هو نموذج الثالث وذلك لأن له أكبر قيمة تفسيرية للظاهرة بنسبة (99.67%) مقابل نسبة (99.54%) لنموذج الأول، بالإضافة إلى أقل قيم بالنسبة لمعيارين (Akaike, Schowrz) ويقدر بالنسبة لنموذج الثالث ب(14.06 و 13.12) مقابل (14.39 و 14.15) لنموذج الأول على التوالي.

### ثالثا- الدراسة القياسية

سيتم اختبار النموذج الثالث قياسيا لأنه أحسن تقدير من خلال اختبارات القياسية اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء والتوزيع الطبيعي و اختبار عدم ثبات التباين ويكون الاختبار

قياسيا مقبولا إذا تم قبول فرضية العدم في جميع اختبارات وذلك باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \varphi = 0 \text{ فرضية العدم} \\ H_1 : \varphi \neq 0 \text{ الفرضية البديلة} \end{cases}$$

### 1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

إن اختبار D-W للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من يستخدم اختبار درجة الأولى لا يستخدم في حالة وجود متغير تابعة متأخر وإنما يستخدم اختبار D-h كما في حالة النموذج الثالث حيث:

$$D - H = \left(1 - \frac{Dw}{2}\right) \sqrt{\frac{n}{1 - n(\hat{s} \hat{b})^2}}$$

$$D - H = \left(1 - \frac{1.44}{2}\right) \sqrt{\frac{24}{1 - 24(0.144)^2}} = 1.89$$

وبعد حساب إحصائية D-h في النموذج وجدنا تساوي (1.89)، وهي أقل من إحصائية الجدولية

$$h_{\text{tab}}^{\alpha/2} = h_{24-3}^{0.05/2} = Z_{22}^{0.025} = 1.96$$

ومنها نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديلة، أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

### 2- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

يتم هذا اختبار من خلال مقارنة إحصائية اختبار (Jarque-Bera) في ملحق رقم (6) بقيمة إحصائية كاي مربع الجدولية وبدرجات حرية  $k=3$  (عدد المتغيرات المفسرة) كالتالي:

$$J-B=0.0049$$

$$x_{\alpha}^2(k) = x_{0.05}^2(3) = 7.81$$

نلاحظ أن القيمة J-B أقل من القيمة  $\chi^2_{\alpha}(k)$  الجدولية ومنه فإننا نقبل فرضية العدم والتي مفادها التوزيع الطبيعي للبقايا بمعنوية 5%.

### 3- اختبار عدم ثبات التباين:

يتم هذا اختبار من خلال مقارنة إحصائية اختبار "ARCH" في ملحق رقم (7) الخاص بالنموذج مع إحصائية كاي مربع الجدولية وبدرجات حرية  $k=1$  (درجة الإبطاء) كالتالي:

$$\chi^2_{\alpha}(\rho) = \chi^2_{0.05}(1) = 3.84$$

$$LM = n R^2 = (0.0356) (23) = 0.818$$

نلاحظ أن القيمة LM أقل من القيمة  $\chi^2_{\alpha}(\rho)$  الجدولية ومنه نقبل فرضية العدم، هذا يعني ثبات التباين، نستنتج مما سبق أن النموذج مقبول قياسيا.

### المطلب الثالث: التنبؤ بالمستقبلي المعروض النقدي في الجزائر

لمعرفة الآفاق المستقبلية للمعروض النقدي (M2)، يجب التأكد من مقدرة النموذج التنبؤية ثم تحديد قيم متغيرات المفسرة (NDCG-NFA)، بالإضافة متغير التابع بفترة الإبطاء باستخدام معادلة الاتجاه العام من أجل استخدامها في عملية التنبؤ المستقبلي، بعد ذلك تعريض قيم التنبؤ للمتغيرات المفسرة (NDCG-NFA)، بالإضافة متغير التابع بفترة الإبطاء في معادلة الخطية للمعروض النقدي.

### 1- اختبار معامل ل Theil :

نستخدم معيار معامل عدم التساوي ل Theil للتأكد من مقدرة النموذج التنبؤية، يلاحظ من خلال نتائج اختبار معامل ل Theil في ملحق رقم (14) أنها قريب من الصفر حيث قدر ب  $U_t=0.027$ ، ما يشير إلي النموذج له مقدرة تنبؤية بمستويات المعروض النقدي في الجزائر.

## 2- قيم التنبؤ التغير في NFA و $M2_{(-1)}$ و NDCG :

نعتمد علي مركبات الاتجاه العام للتنبؤ بقيم NFA و NDCG و  $M2_{(-1)}$ ، حيث نفترض أنها ستواصل تطورها في المستقبل علي نفس النمط ، ومعادلة الاتجاه العام كمايلي:

$$NFA = -4545.70 + 720.33 * T$$

$$NDCG = 1622.86 - 187.83 * T$$

$$M2_{(-1)} = -2527.95 + 476.37 * T$$

T: يعبر عن السنوات.

نقوم بتعويض قيم T للسنوات المتنبأ بها خلال السنوات (2015-2016-2017) لنتحصل علي قيم المتغيرات ( $M2_{(-1)}$ -NDCG-NFA) المتنبأ بها كما يوضحها الجدول التالي:  
الجدول (03-08): يبين نتائج التنبؤ المستقبلي للمتغيرات ( $M2_{(-1)}$ -NDCG-NFA) خلال

السنوات (2015-2016-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2015	2016	2017
قيم NFA المتنبأ بها	14182.87	14193.33	14903.33
قيم NDCG المتنبأ بها	-3260.741	-3448.54	-3636.37
قيم $M2_{(-1)}$ المتنبأ بها	9857.67	103430.31	10810.41

المصدر: من إعداد الطالبة

نقوم بتعويض قيم ( $M2_{(-1)}$ -NDCG-NFA) المتنبأ بها خلال السنوات (2015-2016-2017)

(2017) في معادلة الخطية للمعروض النقدي  $M2$  ، ومعادلة الخطية ل  $M2$  كمايلي:

$$M2 = 254.58 + 0.38 * NFA + 0.42 * NDCG + 0.67 * M2_{(-1)}$$

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لسياسة المعروض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2014)

الجدول (03-09): يبين نتائج التنبؤ المستقبلي M2 خلال السنوات (2015-2016-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2015	2016	2017
قيم M2 المتنبأ بها	10979.77	11129.49	11633.54

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال القيم المتنبأ بها أن قيم المعروض النقدي سوف تنخفض في سنة

2015 و ثم تعود في ارتفاع خلال سنتي 2016 و 2017.

### خلاصة الفصل الثالث:

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نتعرض إلى وقع المعروض النقدي في الجزائر، إضافة إلى عناصره المقابلة، ثم تناولنا نمذجة قياسية المعروض النقدي و لعل أهم النتائج التي يمكن استخلاصها هي كالتالي:

- المعروض النقدي في الجزائر يتم من خلال الإصدار النقدي والائتمان المصرفي؛
- عرف حجم المعروض النقدي في الجزائر تطورات متزايدا ومستمرة منذ بداية الإصلاحات النقدية إلى غاية السنوات الأخيرة؛
- تتكون مكونات المعروض النقدي في الجزائر من النقود الائتمان الودائع الأجلة و تحت الطلب؛
- عرف الأصول الخارجية نسب مساهمة ضعيفا في تكوين المعروض النقدي خلال الفترة (1990-1999)، أما خلال الفترة (2000-2014) فكانت مساهمة كبيرة نظرا لاعتماد على عائدات الربيع البترولي؛
- عرف القروض الاقتصادية نسب مساهمة كبيرة في تكوين المعروض النقدي خلال الفترة (1990-2000) أما خلال الفترة (2001-2014) فكانت مساهمة ضعيفة مقارنة بالأصول الخارجية؛
- عرف القروض الحكومية نسب مساهمة كبيرة في تكوين المعروض النقدي في سنة 1993 وبداء من سنة 2004 أصبحت مساهمتها سالبة؛
- أفضل تقدير لدوال المعروض النقدي عند إدخال فترة الإبطاء للمتغير التابع (المعروض النقدي)، حيث يتكون من المتغيرات المفسرة التالية: القروض المقدمة للحكومة والأصول الخارجية؛
- يتجه المعروض النقدي نحو الانخفاض في سنة 2015 ثم الارتفاع في سنتي 2016 و2017.

# خاتمة عامة

لقد تناولنا في هذا البحث أحد أهم المواضيع في مجال الاقتصاد الكلي، ألا هو موضوع المعروض النقدي في الجزائر، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من هذا المتغير في تحديد وتوجيه السياسة النقدية، لذلك تسعى السلطات النقدية إلى التحكم في هذا المتغير باعتباره داخل سيطرتها من خلال معرفة المتغيرات مؤثرة فيه ومقدار تأثير كل متغير عليه، بالتالي الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب النقدي ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاما علينا تحليل ظاهرة المعروض النقدي في النظريات الاقتصادية، وكذا دراسة واقع هذه الظاهرة في الجزائر ومدى ارتباطها بمقابلاتها، ومن جهة أخرى محاولة بناء دالة تساعد على توقع المستويات المستقبلية لها في الجزائر.

تطرقنا على مستوى الفصل الأول إلى الإطار النظري لظاهرة المعروض النقدي من خلال ثلاث أجزاء رئيسية، حيث في الجزء الأول تم التعرف على بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنقود ووظائفها بالإضافة إلى المعروض النقدي، أما الجزء الثاني فقد خصص لدراسة العناصر المقابلة للمعروض النقدي والعوامل المؤثرة على القاعدة النقدية، في حين أن الجزء الثالث خصص للنظريات المفسرة للمعروض النقدي حسب التسلسل التاريخي والتي تمثل حجر الزاوية في هذا الفصل، حيث اختلفت الآراء وتعددت وجهات النظر باختلاف الكتاب والباحثين وذلك حسب الظروف السائدة آنذاك، ضمن النظرية الكلاسيكية لكمية النقود لفيشر إلى النظرية الكينزية إلى النظرية الحديثة لكمية النقود لفريدمان ومدرسة جانب العرض، حاولت هذه الدراسات تفسير المعروض كمتغير يتحدد خارج النموذج وكمتغير آخر داخلي يتحدد داخل النموذج.

تطرقنا في الفصل الثاني إلى السياسة النقدية وعملية خلق النقود من خلال جزئين رئيسيين، حيث يشمل الجزء الأول الإطار النظري لسياسة النقدية من خلال تعريفها، أهدافها و أدواتها، أما الجزء الثاني يشمل عملية خلق النقود في البنوك التجارية والبنك المركزي بالإضافة إلى الخزينة العمومية.

وتطرقنا في الفصل الثالث الدراسة التحليلية والقياسية للمعروض النقدي وعلاقته بمقابلاته من خلال جزئين رئيسيين حيث يشمل الجزء الأول واقع المعروض في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، حيث قمنا بتحليل المعروض النقدي ومكوناته والعناصر المقابلة له، أما الجزء الثاني نمذجة المعروض النقدي، حيث تم تقدير دالة المعروض النقدي بالصفة الخطية من خلال عدة نماذج باستخدام متغيرات المقابلات، حيث أثبتت بعض المتغيرات معنوية عالية من خلال نموذجين، وكانت نتائج التقدير مقبولة من الناحية الاقتصادية، الإحصائية والقياسية النموذج الثالث، بعد التأكد من قدرة النموذج التنبؤية قمنا بالتنبؤ بقيم المعروض النقدي في الجزائر لسنوات 2015-2016-2017، والذي كانت قيمته في تناقص خلال سنة 2015، ثم بعدها في تزايد مستمر في السنتي 2016 و 2017.

### ❖ نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا لسياسة المعروض النقدي إلى النتائج التالية:

-تكتسي النقود أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي؛

-يعرف المعروض النقدي على أنه كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، يميز ثلاثة أنواع من المقاييس هي:  $M_1$  ( العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى الودائع الجارية ) و  $M_2$  ( إضافة إلى الودائع الأجلة ) و  $M_3$  إضافة إلى الودائع خارج الجهاز المصرفي) ؛

- إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية هي في الواقع تفسر سبب إصدار النقود، فالنقود تصدر إما مقابلا لدخول عملات أجنبية إلى البنك المركزي لأن التداول الداخلي لا يتم بها، وإنما يتم بالعملة الوطنية، فيصدر البنك المركزي ما يقابل ذلك بالعملة المحلية ويتم دخول العملات الأجنبية بالصادرات أو بالاستثمارات الأجنبية ويكون الأمر معكوسا في حالة الواردات أو خروج أو تسرب أموال خارج الوطن، كما يمثل الائتمان الداخلي سواء الائتمان المقدم للاقتصاد

الوطني عن طريق البنوك التجارية، الائتمان أو تسبيقات إلى الخزينة زيادة في كمية النقود المتداولة وهي من الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية.

- من خلال النظريات المفسرة للمعروض النقدي نجد حالتين وهي: المعروض النقدي يتحدد داخل والثاني يتحدد خارج النموذج؛

- السياسة النقدية مركبة من كلمتين : الأولى سياسة وتعني التدبير أو الإجراء والثانية تعني النقدي وبالتالي فإن جمع الكلمتين يعني التدابير والإجراءات النقدية التي تتخذها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي والخزينة العمومية، يعتبر البنك المركزي هو المسؤول المباشر عن تصميم السياسة النقدية وتنفيذها، ويستخدم في ذلك أدواته الكمية والنوعية؛

- تعتبر عملية خلق النقود في البنوك التجارية من أهم الوظائف وأخطرها، فمن ناحية الأهمية فهي تمثل استمرار العمل المصرفي، أما من ناحية الخطورة فهذه العملية هي توفر فرصة لارتفاع مستوى الأسعار وزيادة معدل التضخم، ويمكن للبنوك التجارية أن تخلق النقود انطلاقاً من طرق عديدة هي: عند الحصول على عملات أجنبية و عن طريق تقديم قروض للخزينة بإضافة تقديم القروض للاقتصاد الوطني؛

- تميزت سياسة العرض النقدي في الجزائر بأنها غير مستقلة عن نوع تسيير وطبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمد، وقد كانت إصلاحات سنة 1990 بداية التوجه نحو اقتصاد السوق القائم على معايير المرودية والربح ويمكن القول أن قانون النقد والقروض 90-10 قد أوضح معالم التوجهات في مراقبة ومتابعة تطور المعروض النقدي بشكل أفضل؛

- عرف المعروض النقدي تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، هذا يراجع بصفة غير مباشرة إلى ارتفاع إيرادات الصادرات الوطنية أما بصفة مباشرة إلى تطور الأصول الخارجية؛

- دالة المعروض النقدي في الجزائر تتكون من المتغيرات المفسرة التالية : الأصول الخارجية والقروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة للدولة، التي تفسر (95.54%) من التغير في المعروض النقدي، أما دالة المعروض النقدي بفترة الإبطاء فتتكون من المتغيرات المفسرة

التالية : الأصول الخارجية والقروض المقدمة للدولة، والتي تفسر (99.67%) من التغيير في المعروض النقدي؛

- يتجه المستويات المعروض النقدي نحو الانخفاض في سنة 2015 ثم الارتفاع في سنتي 2016 و 2017.

#### ❖ اختبار الفرضيات:

##### \* اختبار الفرضية الرئيسية:

- من تقدير دوال المعروض النقدي في الجزائر وجدنا أن الانحدار الخطي بفترة إبطاء هو الشكل الرياضي المناسب لهذه الدوال، ذلك انطلاقا من النتيجة الموجودة في النموذج الثالث، هذا ما يثبت الفرضية الرئيسية؛

##### \* اختبار الفرضيات الفرعية:

- انطلاقا من واقع المعروض النقدي في الجزائر والنموذج الأول وجدنا الأصول الخارجية والقروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة للدولة هي المتغيرات الرئيسية المحددة لدالة المعروض النقدي، هذه ما يثبت الفرضية الجزئية الأولى؛

- يؤدي تقدير دالة المعروض النقدي بفترة إبطاء واحدة في النموذج الثاني إلى عدما المعنوية والقروض المقدمة للاقتصاد، هذا ما ينفي فرضية الجزئية الثانية؛

- من المتوقع أن يشهد حجم المعروض النقدي انخفاض في سنة 2015 و ارتفاع سنتي 2016 و 2017، انطلاقا من النتائج الجدول رقم(09)، هذا ما ينفي فرضية الجزئية الثالثة.

#### ❖ الاقتراحات و التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، فإننا نضع التوصيات التالية و التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في ضبط الإصدار النقدي في الجزائر، و التي نذكر منها:

- ضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال رسم و ممارسة و تنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط المعروض النقدي؛

- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة، و إعادة تفعيل أداة معدل إعادة الخصم من أجل حصول تنويع في أدوات السياسة النقدية غير المباشر؛  
- ضرورة فرض استعمال النقود الإلكترونية بغرض التحكم في السيولة المفرطة التي تصعب من مهمة السلطة النقدية في التحكم بحجم المعروض النقدي المتداولة؛  
- ضرورة إيجاد نموذج قياسي يعكس ارتباط معدل التضخم المستهدف بأدوات السياسة النقدية الذي يعتمد على النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم؛  
- ضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة و مستقرة من أجل إنجاح الأدوات النقدية حتى تصبح هذه البيئة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الأدوات النقدية.

### ❖ أفاق البحث:

حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج قياسي حول سياسة المعروض النقدي في الجزائر باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي و بالضبط نموذج الانحدار، نرى من الضروري أن يركز مجال البحث المستقبلي علي النقاط التالية:

- دراسة قياسية لدوال المعروض النقدي في الجزائر باستخدام بيانات فصلية مما سيسمح لنا بالتنبؤ في الأجل القصير؛
- دراسة قياسية لدوال المعروض النقدي باستخدام بيانات بانل.

# قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

1. أحمد أبو الفتاح على الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، طبعة الأولى، 2001.
2. أحمد بركات، مدخل إلى علم الاقتصاد، منشورات دار بلقيس، الجزائر، 2014.
3. أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الثانية، 2006.
4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، الجزائر، 2006.
5. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2006.
6. سهير معتوق محمود، النظريات والسياسة الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة مصر، 1999.
7. شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 1978.
8. شاكر القزوني، محاضرات اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الخامسة، 2011.
9. طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2013.
10. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، المسيلة، الجزائر 2013، ص 295.
11. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالث، 2006.
12. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2011.

13. عمر الصخري، تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر طبعة الأولى، 1994.
14. عيسى خليفي، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2001 .
15. غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2002.
16. محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، 2010.
17. محمد بن سعودين محمد العصيمي، مترجم ل: جويل كرتزمن، موت النقود، دار اليمامة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، طبعة الأولى، 2010.
18. محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، جزء 3، طبعة الثانية، 2010.
19. محمود الوادي وآخرين، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، عمان الأردن، 2007
20. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، المطبوعات الجامعية، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
21. مروان عطون، أسعار صرف العملات: أزمة العملات في العلاقات الدولية، دار الهدى، الجزائر 1992.
22. مصطفى رشدي شيعة الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985.
23. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
24. هشام لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابع، 2011.

25. هيفاء غرير غرير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة ، دمشق، سوريا، دراسات الاقتصادية 2011.

26. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ط1، 2000.

#### ب- الرسائل والأطروحات

1. أحمد محمد صاع الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، مع الإشارة إلى حالة اليمين في الفترة (1990-2003)، مذكرة لنيل درجة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2006، بحث لم ينشر.

2. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة لنيل درجة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010، بحث لم ينشر.

3. رانيا عند المنعم محمد راجح، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية (مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة القاهرة ، مصر، 2005، بحث لم ينشر.

4. رايس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر للفترة ( 1989-2010)، أطروحة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصاد والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2013، بحث لم ينشر.

5. رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008، بحث لم ينشر.

6. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية : مع الإشارة إلى حالة الجزائر للفترة (1990-2000)، أطروحة دكتورا دولة ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، بحث لم ينشر.

7. عبد القادر مراد، دراسة أثر المتغيرات النقدية علي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (1974-2003)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2011 بحث لم ينشر.
8. علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، بحث لم ينشر.
9. عنتر بوتيارة، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة ( 1990-2013)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010، بحث لم ينشر.
10. ليلى اسمهان بقبق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية أطروحة دكتورا دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر 2014، بحث لم ينشر.

#### ج- مجلات علمية و مقالات و تقارير:

1. إمامة مكي محمد السيد وطارق محمد الرشيد، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان للفترة (1990-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، العدد16، 2015.
2. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية، التقرير السنوي 2007، 2006.
3. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية، التقرير السنوي 2010، 2009.
4. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية، التقرير السنوي 2015، 2014.
5. حسين بلعجوز وعبد الصمد سعودي، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العام وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا للجامعة شلف، الجزائر، العدد 12، 2014.
6. رابيس فضيل، تحولات السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2008)، مجلة الباحث، جامعة قاصدر مرباح ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012.

7. عبد القادر بابا، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، مقال مستخرج من الموقع الإلكتروني: [www.heevia.com](http://www.heevia.com).
8. عبد اللطيف مصطفى، الوضع النقدية: مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة قاصدر مرباح ورقلة، الجزائر العدد 06، 2008.
9. عبد المجيد عبد القادر قريب الله، العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان للفترة (1970-2013)، مجلة جامعة الغضارف للعلوم والآداب، السودان العدد الرابع، 2015.
10. عزمي وصفي، إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطين كنظام للسياسة النقدية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، مجلد 13، العدد 1(ب)، 2010.
11. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 14، 2014.
12. فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف مع دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و (2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 19، 2014.
13. محمد راتول وصلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة البحوث الاقتصادية عربية، جمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 22، 2014.
14. نور الدين عبد الله إبراهيم، العلاقة السببية بين عرض النقدي وسعر الصرف في ليبيا، مقال من موقع إلكتروني: [www.ogralexu.edu.eg](http://www.ogralexu.edu.eg)
- د-قانون:  
قانون النقد والقرض، 10/90 المؤرخ في أبريل 1990.

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
30	المعروض النقدي في التحليل الكنيزي	(01-01)
48	عملية خلق النقود الودائع في حالة الاحتياطي الجزئي	(02-02)
58	تطور المعروض النقدي للفترة (1990-2014)	(03-03)
60	تطور نسب مكونات المعروض النقدي للفترة (1990-2014)	(04-03)
62	تطور نسب مساهمة مقابلات في تكوين المعروض النقدي خلال الفترة (1990-2014)	(05-03)
61	تطور الاصول الخارجي النقدي للفترة (1990-2014)	(06-03)
64	تطور القروض الداخلية النقدي للفترة (1990-2014)	(07-03)

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
21	ميزانية البنك المركزي	(01-01)
21	ميزانية القطاع المصرفي	(02-01)
22	ميزانية الموحدة للنظام المصرفي	(03-01)
23	ميزانية المقابل الذهب و عملات الأجنبية	(04-01)
25	ميزانية المقابل القروض المقدمة للدولة	(05-01)
57	تطور معدل نمو المعروض النقدي للفترة (1990-2014)	(06-3)
70	نتائج الدراسة الاحصائية	(07-03)
73	نتائج التنبؤ المستقبلي للمتغيرات (NFA-NDCG-M2(-1)) خلال السنوات (2015-2016-2017)	(08-03)
74	يبين نتائج التنبؤ المستقبلي M2 خلال السنوات (2015-2016-2017)	(09-03)

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
92	تطور المعروض النقدي ومقابلاته، ونسب مساهمة مقابلات في تكوين المعروض النقدي للفترة (1990-2014)	1
93	تطور مكونات المعروض النقدي ، ونسب مكونات المعروض النقدي إلى المعروض النقدي للفترة (1990-2014)	2
94	نتائج النموذج الخطي لدالة المعروض النقدي خلال الفترة (1990-2014)	3
94	نتائج النموذج الخطي لدالة المعروض النقدي بفترة إبطاء خلال الفترة (1990-2014)	4
95	نتائج النموذج الخطي لدالة المعروض النقدي بفترة إبطاء وإسقاط (CCB) خلال الفترة (1990-2014)	5
95	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر	6
96	نتائج اختبار عدم ثبات التباين ل"ARCH".	7
96	نتائج اختبار معامل ل Thei	8

الملاحق

الملحق رقم(01): تطور المعروض النقدي ومقابلاته، تطور نسب الأجزاء المقابلات في تكوين المعروض النقدي خلال الفترة (1990-2014)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	المعروض النقدي M2	قروض الاقتصاد	قروض الحكومة	الأصول الخارجية	نسبة قروض الاقتصاد	قروض الحكومة	الأصول الخارجية
1990	343.005	246.969	167.04	6.535	72	48.6	1.9
1991	415.27	325.85	158.97	24.286	78.4	38.2	5.8
1992	559	412.31	226.63	22.64	80	44	4.3
1993	676.42	220.25	527.83	19.61	35	84.1	3.1
1994	723.51	305.84	468.53	60.4	42.2	64.4	8.3
1995	799.56	565.64	401.58	26.3	70.7	50.2	3.2
1996	915.05	776.84	280.54	133.9	84.8	30.6	14.2
1997	1081.5	741.28	423.65	350.3	68.5	39.1	32.3
1998	1592.46	906.18	723.18	280.3	58.9	45.4	17.6
1999	1789.35	1150.73	847.9	174.5	64.3	47.3	9.4
2000	2022.5	993.7	677.5	775.9	49.1	33.4	38.3
2001	2473.5	1078.4	569.7	1310.8	43.5	23	53
2002	2901.53	1266.8	578.6	1755.7	43.6	20	60.5
2003	3354.42	1380.2	423.4	2342.6	41.1	12.6	70
2004	3644.3	1535	-20.6	3119.1	41	-0.5	83.4
2005	4157.6	1779.8	-933.2	4179.7	42.9	-22.5	100.7
2006	4933.7	1905.4	-1304.1	5515.5	38	-26.4	111.7
2007	5994.6	2205.2	-2193.1	7415.5	36.7	-36.5	123.7
2008	6955.9	2615.5	-3627.3	10246.9	37.6	-52.1	147.3
2009	7173.1	3086.5	-3488.9	10885.7	42.9	-48.6	151.6
2010	8280.7	3268.1	-3392.9	11996.5	40	-41.5	146.9
2011	9929.2	3726.51	-3406.6	13922.41	37.5	-34.3	140.21
2012	11015.1	4287.46	-3334.0	14940.4	39	-30.35	135.6
2013	11941.5	5156.3	-3235.4	15225.2	43.17	-27.09	127.71
2014	136639.	6504.6	-2015.2	15734.5	47.60*	-14.74*	115.15*

Source : -Banque d Banque d Algérie (2006), P31-48-49.

-Banque d Banque d Algérie (2010), P221.

-Banque d Banque d Algérie (2014), 159.

المصدر(\*) : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نفس الملحق.

الملحق رقم(02): تطور مكونات المعروض النقدي، تطور نسب مكونات المعروض النقدية

الوحدة مليون دينار

السنوات	النقود الائتماني	الودائع تحت الطلب	الودائع الأجلة	نسبة النقود الائتماني إلى M2	نسبة الودائع تحت الطلب إلى M2	نسبة الودائع الأجلة إلى M2
1990	134.94	135.1	27.923	39.34	39.39	21.26
1991	157.2	168.7	90.276	37.85	40.40	21.73
1992	184.851	184.9	146.183	35.83	35.83	28.33
1993	211.311	231.9	180.522	33.67	37.54	28.77
1994	222.986	252.9	180.522	30.81	34.94	34.23
1995	249.767	269.3	280.455	31.23	33.68	35.07
1996	290.88	304.6	325.95	31.78	32.58	35.62
1997	337.62	333.9	409.94	31.21	30.85	37.90
1998	390.24	422.9	766.09	24.51	27.37	48.10
1999	439.99	446.0	884.16	24.58	25.99	49.41
2000	484.52	563.7	974.35	23.95	27.86	48.17
2001	577.15	661.3	1235.00	23.33	26.73	49.92
2002	664.68	751.6	1485.19	22.90	25.90	51.18
2003	781.33	849.1	1724.04	23.29	25.31	51.39
2004	874.34	1291.3	1577.45	23.39	34.40	42.2
2005	921.01	1516.5	1632.9	28.20	36.21	39.37
2006	1081.4	2096.4	1649.8	22.40	21.15	50.19
2007	1284.5	2949.1	1761.1	21.42	49.15	29.37
2008	1540	3424.9	1991	22.13	49.52	28.62
2009	1828.4	3114.8	2228.9	25.46	43.46	31.04
2010	209.86	3657.8	2524.3	25.46	43.32	30.86
2011	2571.5	4570.2	2787.5	25.18	46.02	28.07
2012	2997.3	4776.34	3329.8	27.1	42.77	30.11
2013	3204.0	5045.8	3691.7	26.83	42.251	30.914
2014	3658.9	5921.3	*4083.7	*26.77	*43.33	*29.88

Source : -Banque d Banque d Algérie (2006), P31-48-49.

-Banque d Banque d Algérie (2010), P221.

-Banque d Banque d Algérie (2014), 159.

المصدر(\*): من إعداد الطالبة بالاعتماد على نفس الملحق.

## الملحق رقم 3 : نتائج النموذج الخطي لدالة المعروض النقدي خلال الفترة (1990-1990)

(2014)

Dependent Variable: M2  
Method: Least Squares  
Date: 05/04/16 Time: 23:27  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	355.0859	96.08468	3.695551	0.0013
CCB	0.705952	0.224785	3.140560	0.0049
NFA	0.639335	0.106519	6.002072	0.0000
NDCG	0.552586	0.179056	3.086114	0.0056
R-squared	0.995981	Mean dependent var		4293.483
Adjusted R-squared	0.995407	S.D. dependent var		4018.086
S.E. of regression	272.3269	Akaike info criterion		14.19753
Sum squared resid	1557401.	Schwarz criterion		14.39255
Log likelihood	-173.4691	Hannan-Quinn criter.		14.25162
F-statistic	1734.596	Durbin-Watson stat		0.486606
Prob(F-statistic)	0.000000			

## الملحق رقم 4 : نتائج النموذج الخطي لدالة المعروض النقدي بفترة إبطاء

Dependent Variable: M2  
Method: Least Squares  
Date: 04/26/16 Time: 13:25  
Sample (adjusted): 1991 2014  
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	252.0535	96.25460	2.618612	0.0169
CCB	0.232754	0.246983	0.942390	0.3578
NFA	0.376174	0.128209	2.934077	0.0085
NDCG	0.366509	0.164704	2.225259	0.0384
M2(-1)	0.559975	0.191637	2.922061	0.0087
R-squared	0.997268	Mean dependent var		4458.086
Adjusted R-squared	0.996693	S.D. dependent var		4017.482
S.E. of regression	231.0413	Akaike info criterion		13.90612
Sum squared resid	1014222.	Schwarz criterion		14.15155
Log likelihood	-161.8735	Hannan-Quinn criter.		13.97123
F-statistic	1733.837	Durbin-Watson stat		1.307242
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم 5: نتائج النموذج الخطي لدالة المعروض النقدي بفترة إبطاء و بعد إسقاط متغير (CCB)

Dependent Variable: M2  
Method: Least Squares  
Date: 04/26/16 Time: 11:09  
Sample (adjusted): 1991 2014  
Included observations: 24 after adjustments

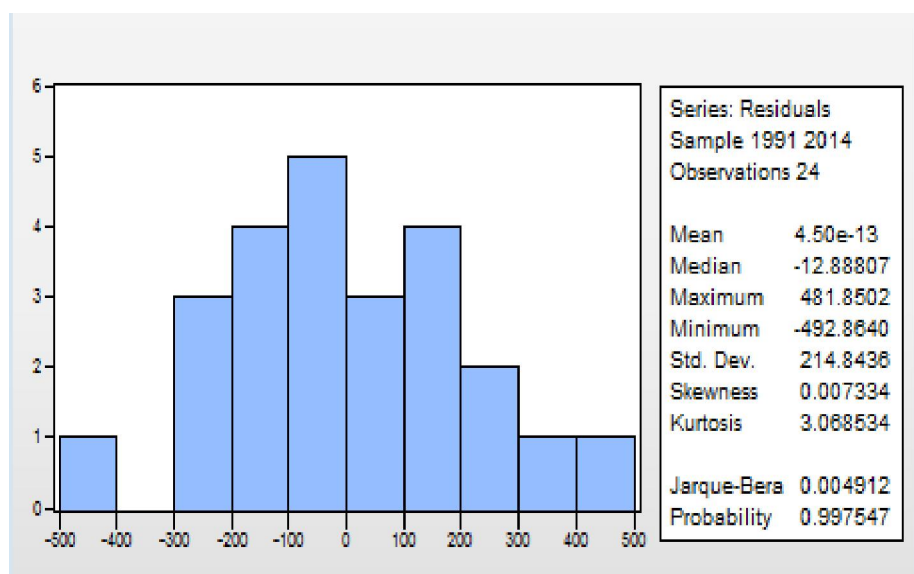
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	254.5829	95.94762	2.653352	0.0153
NFA	0.385675	0.127454	3.025998	0.0067
NDCG	0.423566	0.152743	2.773056	0.0117
M2(-1)	0.674366	0.147877	4.560315	0.0002

R-squared	0.997140	Mean dependent var	4458.086
Adjusted R-squared	0.996711	S.D. dependent var	4017.482
S.E. of regression	230.3940	Akaike info criterion	13.86847
Sum squared resid	1061628.	Schwarz criterion	14.06481
Log likelihood	-162.4217	Hannan-Quinn criter.	13.92056
F-statistic	2324.493	Durbin-Watson stat	1.442418
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 6: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر اختبار (Jarque-Bera)

Bera



## الملحق رقم 7 : نتائج اختبار عدم ثبات التباين لـ "ARCH"

## Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.776426	Prob. F(1,21)	0.3882
Obs*R-squared	0.820051	Prob. Chi-Square(1)	0.3652

## Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

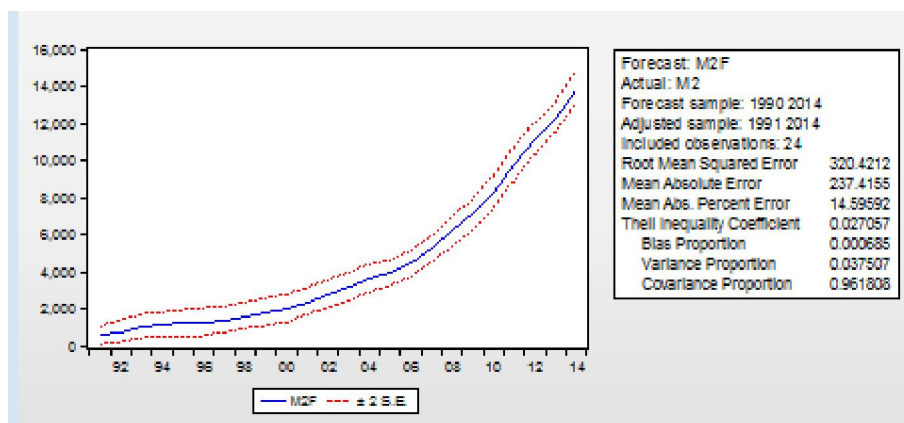
Date: 04/26/16 Time: 13:28

Sample (adjusted): 1992 2014

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	36659.29	16945.42	2.163375	0.0422
RESID^2(-1)	0.188903	0.214383	0.881150	0.3882
R-squared	0.035654	Mean dependent var		45214.08
Adjusted R-squared	-0.010267	S.D. dependent var		66267.35
S.E. of regression	66606.66	Akaike info criterion		25.13394
Sum squared resid	9.32E+10	Schwarz criterion		25.23268
Log likelihood	-287.0403	Hannan-Quinn criter.		25.15877
F-statistic	0.776426	Durbin-Watson stat		2.144626
Prob(F-statistic)	0.388210			

## الملحق رقم 8 : نتائج اختبار معامل التساوي لـ Theil



# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

	الاهداء
	التشكرات
أ-هـ	مقدمة عامة
ز-ح	خطة البحث
<b>الفصل الأول : الإطار النظري للمعروض النقدي ومقابلاته</b>	
11	تمهيد
12	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المعروض النقدي
12	المطلب الأول: تعريف النقود ووظائفها
12	أولاً- تعريف النقود
13	ثانياً- وظائف النقود
14	المطلب الثاني: مفهوم ومقاييس المعروض النقدي
14	أولاً- مفهوم المعروض النقدي
14	ثانياً- مقاييس المعروض النقدي
18	المطلب الثالث: مكونات و نموذج العام للمعروض النقدي.
18	أولاً- مكونات المعروض النقدي
19	ثانياً-النموذج العام للمعروض النقدي
21	المبحث الثاني: المقابلات المعروض النقدي
21	المطلب الأول: مفهوم المقابلات المعروض النقدي
23	المطلب الثاني: مكونات المقابلات المعروض النقدي
23	أولاً- الذهب والعملات الصعبة
24	ثانياً- قروض مقدمة للاقتصاد
25	ثالثاً- قروض مقدمة للخزينة العامة
26	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية
28	المبحث الثالث: النظريات المفسرة للمعروض النقدي
28	المطلب الأول: نظرية الكلاسيكية لفيشر

30	المطلب لثاني: النظرية الكينزية
31	المطلب الثالث: النظرية الحديثة
31	أولا: نظرية كمية النقود لفريدمان
32	ثانيا: نظرية مدرسة اقتصاديات جانب العرض
33	خلاصة
	الفصل الثاني: السياسة النقدية و عملية خلق النقود
35	تمهيد
36	المبحث الأول: الإطار النظري السياسة النقدية
36	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
38	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
38	أولا: الأهداف الأولية
39	ثانيا: الأهداف الوسيطة
40	ثالثا: الأهداف النهائية
41	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
41	أولا: الأدوات الكمية غير المباشرة للسياسة النقدية:
43	ثانيا: الأدوات النوعية المباشرة للسياسة النقدية
45	المبحث الثاني: عملية خلق النقود
45	المطلب الأول: عملية خلق النقود بواسطة البنوك التجارية
46	أولا: خلق وإتلاف النقود بواسطة بنك تجاري
47	ثانيا: خلق النقود بواسطة عدة بنوك تجارية مجمعة
48	المطلب الثاني: إصدار النقود من طرف البنك المركزي
49	أولا- جانب الموجودات
50	ثانيا- جانب المطلوبات
51	لمطلب الثالث: خلق النقود بواسطة الخزينة العامة
53	خلاصة
	الفصل الثالث: الدراسة تحليلية قياسية سياسة المعروض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2014)
55	تمهيد

56	المبحث الأول: واقع المعروض النقدي في الجزائر (1990-2014)
56	المطلب الأول: المعروض النقدي في الاقتصاد الجزائري
56	أولا- الإصدار النقدي
56	ثانيا- الائتمان المصرفي
57	المطلب الثاني: مسار المعروض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2014)
57	أولا- تطور المعروض النقدي
60	ثانيا- تطور مكونات المعروض النقدي
62	المطلب الثالث: تطور المقابلات المعروض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2014)
63	أولا- الأصول الخارجية
65	ثانيا- القروض المقدمة للاقتصاد
65	ثالثا- القروض المقدمة للدولة
66	المبحث الثاني نمذجة قياسية للمعروض النقدي في الجزائر
67	المطلب الأول: صياغة النموذج و تقدير النموذج الخطي لدالة المعروض النقدي
67	أولا- صياغة النموذج قياسية
68	ثانيا: تقدير النموذج الخطي لدالة المعروض النقدي (M2)
69	المطلب الثاني: الدراسات الاقتصادية والإحصائية و قياسية
69	أولا: الدراسة الاقتصادية
69	ثانيا: الدراسة الإحصائية
71	ثالثا: الدراسة القياسية
72	المطلب الثالث: التنبؤ بالمستقبلي المعروض النقدي في الجزائر
75	خلاصة
77	خاتمة العامة
83	مراجع البحث
89	فهرس الأشكال والجداول
90	قائمة الملاحق
91	الملاحق
100-97	فهرس الملاحق

## الملخص:

تميزت سياسة المعروض النقدي في الجزائر بالنمو المستمر والمتزايد في حجم المعروض النقدي لارتباط بتغير في مقابلاته خاصة مقابل الأصول الخارجية التي احتل صدارة الإنشاء النقدي في الجزائر، وهو ماساهم في ارتفاع معدلات التضخم في فترات مرافقة لزيادة حجم الأصول الخارجية، واخترنا الفترة (1990-2014) والتي تمثل سنة 1990 بداية إصلاحات قانون النقد والقرض وحتى سنة 2014، كان الهدف من ذلك تحليل سياسة عرض النقود في الجزائر ومدى ارتباط زيادة حجم المعروض النقدي بتغير مقابلات الكتلة النقدية، والتي أثبتت الدراسة القياسية أهميتها في زيادة حجم المعروض النقدي.

وقد خلصنا في الأخير إلى ضرورة تحديد ومراقبة نمو المعروض النقدي بما يتوافق واحتياجات النشاط الاقتصادي، والعمل على تقليل ربط زيادة المعروض بزيادة الاحتياطات الأجنبية والحد من الإصدار النقدي وتشجيع تطوير النقود الكتابية والالكترونية واستعمالها.

**الكلمات المفتاحية:** المعروض النقدي - مقابلات الكتلة النقدية - السياسة النقدية - علاقة المعروض النقدي بمقابلاته.

## Abstract:

Characterized by the policy of the money supply in Algeria continued growth and the increasing rates of the money supply with a link to this growth and change, change interviews currency bloc especially against foreign assets, with came on top of construction cash in Algeria, which led to high inflation periods accompaiment to increase the volume of foreign assets in Algeria. We opted for the period 1990-2014, the beging a year after the reforms supply in Algeria and the extent to increase the size of the money supply change interviews currency bloc, which proved to study the study the standard importance in the increase of the money size, and save us in the end, the need to identify and control the size of money supply in line with the need of economic activity, and work to reduce the money supply to increase linking up foreign reservs and the reduction of monetary issuance and encourage the development of biblical criticism and even mail use.

**Key word:** money supply – the monetary mass interviews –Monetary policy – money supply relationship – interviews currency bloc.